

" إمرأة، سلام وأمن "

حركة المؤسسات النسائية في الأراضي الفلسطينية المحتلة

"امرأة، سلام وأمن"
حركة المؤسسات النسائية في الأراضي الفلسطينية المحتلة



إهداء إلى جميع النساء الحاملات بالسلام

تشخيص MZC البحث وصياغة النص : بشيرة إسكودرو عرابي , أراتلي كاباييرو خيمينيث

الترجمة الي العربية : هديل المجدلاوي

تحرير وتصميم الغلاف : بابلو لارا

تاريخ: حزيران ٢٠١٢

الابداع القانوني: 2012-554-CO

ISBN

طباعة:

الناشر :المرأة في منطقة النزاع MZC

شارع: سان بابلو رقم 9

www.mzc.es

قرطبة 14002

ملاحظة : تم إعداد هذه النشرة بدعم مالي من مجال التعاون والتضامن في بلدية قرطبة

مضمون النشرة هو من مسؤولية MZC ولا يعبر بالضرورة عن رأي بلدية قرطبة

الفهرس (وفقا للوثيقة الأصلية)

1 مقدمة

1.1 عرض

1.2 حافظ

1.3 أهداف مشروعة

1.4 أنشطة المشروع

2 منهجية العمل

3 السياق

3.1 سياسات العدوان وقهر السكان

3.1.1 القيود المفروضة على حركة البضائع والناس

3.1.2 الأضرار ومصادرة الموارد والأراضي والممتلكات الطبيعي

3.1.3 الاعتداءات والاعتقالات للسكان

3.2 البيئة الجغرافية وبيانات سكانية

4 الجمعيات النسائية

4.1 موجز ملاحظات على مسار تاريخي

4.2 الاطار القانوني

4.2.1 قانون الأحوال الشخصية/أو حقوق العائلة

4.2.2 القانون الجنائي

4.2.3 الحماية من العنف الأسري

4.2.4 استراتيجيات للحد من عدم المساواة بين الجنسين في المسائل القانونية

4.3 وصف

4.3.1 ملاحظات تمهيدية

4.3.1.1 مسار

4.3.1.2 الهيكل التنظيمي

4.3.1.3 الشبكات

4.3.2 الغرض من شراكة العمل

4.3.3 الذين يعملون مع الجمعيات النسائية

4.3.4 تمويل الشراكات

4.4 احتياجات عملية و مصالح استراتيجية

4.5 التصورات و الآراء والعلاقات مع ممثلين مهمين

4.5.1 السلطة الوطنية الفلسطينية

4.5.2 صراع فتح و حماس

4.5.3 بناء السلام و المساواة بين الجنسين: حالة الجمعيات النسائية الإسرائيلية

4.5.4 المجتمع الدولي

4.5.4.1 الأمم المتحدة

4.5.4.2 التعاون الدولي

5 بناء السلام والمساواة بين الجنسين

- 5.1 ما هو قرار رقم 1325 ؟
- 5.2 الوضع الحالي، التقدم والصعوبات
- 5.3 المرأة بوصفها صانعة للسلام، مجالات العمل بشأن قرار 1325
- 6 الاستنتاجات**
- 7 المرفقات**

عرض

نساء في منطقة النزاع هي منظمة غير حكومية مكونة من رجال ونساء، تجمعهم ذات الاهتمامات والأهداف في مكافحة الفقر وتعزيز احترام حقوق الإنسان وتعزيز سياسة المساواة بين الجنسين، في هذا الوقت الذي يشهد تنمية بشرية مستمرة تضمن لكلا الجنسين رجالا ونساء، الاستمتاع بعيش حياة لائقة والحصول على حقوق اجتماعية وافية، وفي الوقت نفسه تعزيز مشاركة المواطنين واتخاذ القرارات في ظل ظروف من المساواة بين الجنسين سواء كان ذلك في المجالات الخاصة أو العامة.

فبالنسبة لمؤسسة نساء في منطقة النزاع، فإن أي عمل يهدف لتعزيز التنمية البشرية لابد أن ينطوي على عمل من منظور النوع الاجتماعي وأن يتم الالتزام به التزاما تاما، وأن تكون ممارسات هذا العمل ملموسة على الأرض للقضاء على عدم المساواة بين الرجل والمرأة.

إن الإجراءات التي تتخذها هذه المؤسسة تبنى وتقرر من خلال هذا المنظور، وبناء على هذا التوجه فإنها تركز عملها مع النساء على وجه الخصوص لأن المرأة هي الفئة الأكثر ضعفاً في مجتمعها المحلي، وهي الأكثر احتياجا للنظر إلى متطلباتها الفورية ومصالحها الاستراتيجية.

إن عمل مؤسسة نساء في منطقة النزاع يعطي أجوبة لاحتياجات السكان عامة، فأعمالهم لا تعود بالنفع فقط على النساء، بل انها تضمن التزاماً شاملاً بتحسين الظروف المعيشية للمجتمعات المحلية بشكل عام من خلال الفهم الجندري، أي مع الأخذ بالاعتبار التأثير المتباين على الرجال والنساء.

إن عمل مؤسسة نساء في منطقة النزاع يتم في البلدان التي تشهد صراعات، سواء عسكرية أو اجتماعية أو اقتصادية، وطالما أن حياة وسلامة وكرامة المرأة معرضة للخطر بسبب الانتهاكات المستمرة لأبسط حقوقها، اجتماعية كانت أو سياسية، قانونية، ميدانية أو في مجال الصحة الإنجابية، أو في أي مجال آخر فقط لكونها امرأة.

وتبعاً لذلك فإنه من الضروري بامكان اتخاذ موقف ثم شجب ومن ثم العمل، و اتخاذ الاجراءات التي تضمن تحقيق العدالة الاجتماعية، الأمن، الكرامة والتنمية المتكاملة للشعوب.

تحقيقاً لهذه الغاية، فإن مؤسسة نساء في منطقة النزاع تعمل منذ تأسيسها على أربع اتجاهات رئيسية : العمل الانساني، التعاون الدولي للتنمية، التعليم من أجل التنمية، و العمل الاجتماعي، وذلك عبر استراتيجية واضحة هي مكافحة العنف ضد المرأة، بوضع أنشطة قابلة للتنفيذ تقضي على هذه الآفة الاجتماعية من خلال التوعية المجتمعية العامة، وتدريب جميع المنخرطين في عملية رعاية المحتاجين والمتأثرين من العنف بكافة أشكاله، مع التركيز على المرأة والأطفال الذين يعانون من الاستغلال الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس في الصراعات المسلحة.

تعمل مؤسسة نساء في منطقة النزاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1998، حيث وضعت قيد التنفيذ استراتيجية دعم للقدرات المحلية، والجمع بين إجراءات قصيرة الأجل مع أنشطة التنمية، محاولين الاجتماع لإعطاء أجوبة على كل من الاحتياجات العملية والمصالح الاستراتيجية للتنمية السكانية بشكل عام، وللنساء بشكل خاص، أبدأً بالاعتبار تأثير الاحتلال على هذه الأطراف.

إن استراتيجية التدخل هذه تشمل عدة خطوات متشابكة للعمل:

العمل الإنساني: تدخلات من أجل الضغط على الاحتلال للقيام بتوزيع الطرود الغذائية، و توصيل الإمدادات الطبية إلى الخدمات الصحية.

تقوية وتمكين المرأة: من خلال التدريب، ودعم و تقوية القدرات المحلية والنسيج الاجتماعي، وتعزيز المشاركة الاجتماعية وتنظيم المرأة، وتعزيز المشاركة الاجتماعية، وتعزيز الدور القيادي من خلال برنامج القائد، وخلق فرص عمل في مجال التنمية الزراعية، ودعم النساء من سلالة العبيد الأفارقة.

حل النزاعات و البناء، مراعين الفوارق بين الجنسين:

تبلور في احتفال الندوة الدولية الأولى للسلام (قرطبة، منظور المساواة بين الجنسين في منطقة الشرق الأوسط)

دور الجمعيات النسائية والمجتمع المدني في عملية السلام، والتي تصل إلى 45 منظمة فلسطينية و اسرائيلية، وكان الغرض هو تعزيز برامج و استراتيجيات تراعي الفوارق بين الجنسين، وتعزز مشاركة المرأة في العمليات الرسمية لعملية التفاوض وبناء السلام. فهذه الأعمال تحظر عادة على النساء، ولكن بمشاركة المرأة نضمن أخذ مصالحها و احتياجاتها بالاعتبار في الاجندة السياسية الشرق أوسطية.

هدف آخر كان دعم ونشر قرار الأمم المتحدة رقم 1325 (سيتم الحديث عنه لاحقاً) **فتح النقاش السياسي والوعي في المجتمع الاسباني** حول استمرار انتهاك حقوق الانسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، من خلال التوعية واعطاء معلومات والضغط من أجل تنفيذ قرار الأمم المتحدة رقم 1325، والمشاركة النشطة والفعالة في عدة مبادرات ميدانية نفذت من قبل فلسطينيين لتأييد حقوق الانسان، نستطيع تسليط الضوء على عدة أمثلة منها " بناء الجسور من أجل فلسطين، الشعور ضد الهمجية، و لا يوجد جدران تمنع الوعي وغيرها... "

1.2 حافز

يهدف هذا التشخيص لإظهار حركة الجمعيات النسائية واحتياجاتها العملية ومصالحها الاستراتيجية ، وكيفية العمل ضمن شبكة والسياق العام الذي يحدث فيه، وتحديد الإطار القانوني الذي يحوي أعمالهم.

- هذه الخطوط العريضة للحركة الاجتماعية للمرأة في الأراضي الفلسطينية المحتلة في مجال المرأة والسلام والأمن، الانجازات وكذلك الصعوبات والتصورات التي تم جمعها .

هذه الوثيقة تعكس أيضاً التقدم المحرز في تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1325، و أخيراً فإن الهدف من التشخيص له أكثر من جانب، فمن جهة هو يعطي صوت للمرأة الفلسطينية حتى يصبح مسموعاً في المجتمع المدني الاسباني، لتوضيح ماهية واقعهم المعاش، شكوكهم و آمالهم التي يعيشوها.

ومن جهة أخرى المساهمة من خلال هذه الموارد في اعداد وتصميم استراتيجيات عمل تسمح بتقويض الاسباب و النتائج المترتبة على الوضع الغير متكافئ الذي تعيشه النساء في ظل الصراع ، مما يساعد على وضع أساس للسلام ، وبناء مجتمع فلسطيني ديمقراطي على نحو متزايد، حيث تستطيع المرأة أن تلعب دورا متزايدا في مجال صنع القرار.

1.3 أهداف المشروع

الهدف العام: المساهمة في بناء السلام والتقدم نحو المصالحة في الأراضي الفلسطينية المحتلة من منظور النوع الاجتماعي.

الهدف المحدد: إجراء تشخيص وتعريف لخطة عمل، تقوم بتعزيز المنظمات النسائية والقيادات النسائية في كل من بيت لحم، قلنديا، رام الله، و الخليل (أراضي فلسطينية محتلة).

1.4 أنشطة المشروع

• رسم خريطة للجمعيات النسائية / أو الجمعيات المختلطة، وتعمل من منظور المساواة بين الجنسين في بناء السلام في كل من محافظات، رام الله، الخليل، بيت لحم، قلنديا، لهذا سيكون هناك قاعدة بيانات كاملة من خلال استبيان.

• القيام بعمل بيان حول المرأة والسلام و الأمن يُظهر:

عرض لحركة الجمعيات النسائية في المناطق المحددة، استكمال الخرائط وتحديد خصائصها، وضعها الحالي والشبكات القائمة والتحالفات، إيضاح الاجراءات التي اتخذتها الحركة الاجتماعية للمرأة والسلام و الأمن في هذه المناطق، التدليل على الاحتياجات العملية والمصالح الاستراتيجية للجمعيات، وكذلك السكان المستهدفين الذين تخدمهم اعمالها.

• في حالة المشاريع المشتركة سيولى اهتمام خاص الى العمل الذي تنجزه النساء للمصالح الاستراتيجية ، من أجل الحد من فجوة اللامساواة بين الجنسين، في المقابل سنقوم بالتفريق بين تأثير الاحتلال والوضع الداخلي للمجتمع الفلسطيني .

• كيف عكست مساهمات هذه المؤسسات على بناء السلام والمساهمة في تحقيق قرار مجلس الامم المتحدة رقم 1325

- هذا العمل سوف يتم من خلال وثائق ومقابلات ومجموعات التركيز والتحليل الاجتماعي و الاقتصادي من الجنسين.

•بالإضافة الي زيادة الوعي والتأثير على الجدل السياسي في سياساتنا المحلية،

• جعل حركة الجمعيات النسائية ومساهماتها في المجتمع أكثر مرئية وعكس التقدم المحرز في تحقيق قرار رقم 1325.

• وضع خطة عمل لمؤسسة نساء في منطقة النزاع.

2 منهجية العمل

لإعداد هذه الدراسة استخدمت منهجية النوع والكمية، وفيما يتعلق بالتصميم يتم اختيار و مراجعة المصادر الثانوية مثل الدلائل وصفحات الويب والدراسات والدوريات والكتب والنشرات و الافلام، القصص، استطلاعات الرأي، الاحصاءات الخ

هذه المعلومات سمحت لنا، في البداية، بإنشاء قاعدة بيانات عن الجمعيات النسائية الموجودة في المناطق الجغرافية التي يغطيها المشروع، (هذه القاعدة خدمت في وقت لاحق وضع الاستبيان المخصص) ومن ثم الشروع بعمل أول اتصال مع المؤسسات المعنية، وتوسيع مجموعة من مصادر المعلومات والرابطة

الرئيسية المحددة لإجراء المقابلات لتطوير المرحلة النوعية، وعلى الرغم من وجود مجموعة واسعة من التقنيات، اخترنا ما يلي:

1- طريقة الأثنولوجية /الاثنوجرافية : وضع الملاحظات عن طريق المشاركة و اجراء المقابلات.

2- تبادل مجموعات: تبادل وجهات النظر في مجموعة التركيز.

3- المقابلات النوعية: بدراسة كل حالة على حدة للقيام بتشخيص الظاهرة.

وقد كانت هناك العديد من المقابلات خلال فترة الإقامة والزيارات للمنطقة، تنوعت بين ٣ مجموعات تبادل نسائية و ٢١ مقابلة نوعية مع القادة وصناع القرار، ومع ممثلين عن المنظمات النسائية أو منظمات مختلطة، لكن مع التركيز على المساواة بين الجنسين وبناء السلام .

- الكتب و المواد الناتجة عن هذا العمل الميداني تمت ترجمتها واستنساخها في تقرير على طريقة فيربيتينج ، وتعتبر وسيلة فعالة لإعطاء صوت للمرأة الفلسطينية.

بالإضافة لتنوع الموقع الجغرافي للمناطق التي تمت دراستها (رام الله، الخليل، بيت لحم ومخيم قلنديا، بالإضافة إلى أن الدراسة قد غطت جزئياً القدس) تم عقد ثلاثة لقاءات مع تحالفات وجمعيات للمرأة في اسرائيل تعمل على بناء السلام من منظور النوع الاجتماعي

- أما بالنسبة للعينات فقد تم اختيارها على أساس: الموقع الجغرافي، جمعيات نسائية و سياسية أو قيادات محلية.

و قد تم تسجيل 52 سجل في قاعدة البيانات عن المنظمات التي تقع في بيت لحم و رام الله، قلنديا، و الخليل وقد وجهت دعوة لجميع المنظمات ذات الصلة (48 في المجموع) في عملية المسح، و أجريت 17 مقابلة في المنطقة الجغرافية المحددة للتشخيص و 4 مقابلات من خارجها .

من ناحية أخرى، تم عمل ثلاث مجموعات تبادل في بيت لحم ورام الله والخليل.

جدول ١: ملخص العمل الميداني

عدد الجمعيات التي شاركت في المقابلات	عدد المجيبين على الاستمارة	عدد الجمعيات	الموقع
٣	١٠	١٠	بيت لحم
٢	٢	٢	قلنديا
١١	٢٧	٢١	رام الله
١	٥	٥	الخليل
١	٤	٤	القدس
١٨	٤٨	٥٢	المجموع
١	٠	٢٠	إسرائيل
٢	٠	٩	"شبكات"
اختيار	عدد النساء المشاركة	الموقع	مجموعات التبادل
المشاركات هن عضوات ناشطات في برنامج الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية ومركز دراسات المرأة	١٥	العروب، دورا، يطا، سعير، بيت اولاء، ترقوميا، مخيم اللاجئيين العروب	١ مجموعة رقم الخليل
المشاركات هن عضوات النادي النسائي الذي اؤسس بمساعدة منظمة تنمية المرأة الريفية	١٣	بيروت	٢ مجموعة رقم رام الله
المشاركات هن من المستفيدات او المتعاونات مع المركز الاستشاري النفسي و الاجتماعي للمرأة	١٢	الدهيشة	٣ مجموعة رقم بيت لحم

4 - حركة الجمعيات النسائية

" هناك العديد من النساء ممن يقمن بعمل رائع، نساء قوية وشجاعة وقدوة يحتذى بها نظرا للظروف التي يعشن فيه

جمعية المرأة. رام الله.

4.1 موجز ملاحظات حول تاريخ الجمعيات النسائية

تاريخ معاش ومحكي من النساء

"إن المرأة الفلسطينية كانت دائما حاضرة في النضال والمقاومة ضد الاحتلال ، ومشاركة على مختلف المستويات، ففي عام 1921 انشأت أول منظمة للمرأة وهي اتحاد المرأة الفلسطينية، وسنة 1929 أقيم أول اجتماع في القدس و الذي نظم من خلال الاتحاد بمشاركة 200 امرأة."

جمعية المرأة. رام الله.

"لفهم تاريخ منظماتنا فانه من الضروري العودة إلى نكبة 1948. فبعد العيش لمدة عام في المخيمات، جاءت الأونروا لتقديم المساعدة والدعم، و لذلك كان هناك طعام ولكن لم تتواجد بنية تحتية في المخيمات، التي كانت ضرورية على حد سواء. بدأنا ننظم مدارس وجمعيات، كان لدينا مجلس الحكومة الأردنية فقررنا انشاء تعاونية بحيث توفر لنا الاكتفاء الذاتي، وامكانية توفير فرص عمل للنساء.

في عام 1958 استقرينا في الأردن (اليوم الضفة الغربية) و هذا كان التعاون النسائي الأول ".
جمعية اللاجئيين. مخيم اللاجئيين.

"تم تأسيس الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية في عام 1965 كعضو في منظمة التحرير الفلسطينية، ويعتبر الجسم الممثل الرسمي الوحيد للنساء الفلسطينيات في جميع أنحاء العالم، بل هو أيضا منسق بين جميع المنظمات النسائية في فلسطين المنفى "

جمعية المرأة. رام الله.

" حركة الجمعيات النسائية مثلها مثل غيرها من الحركات الاجتماعية ركزت جهودها في مقاومة الاحتلال. وكانت مقاومة المرأة هنا مكافئة لمقاومة الرجل ، هذه الحقيقة جعلت من الصعب تشكيل تحالفات بين النساء "

جمعية المرأة. رام الله.

"قبل ذلك التاريخ شكلنا جزءا من القاعدة الشعبية كانت تسمى بلجنة المرأة للعمل الاجتماعي، وهي منظمة كبيرة جدا عملت في جميع أنحاء الضفة الغربية وغزة، وقد أنشأت سنة 1982 وظلت حتى اتفاقيات أوسلو، كان هدفها الرئيسي تعزيز وتنظيم وتمكين المرأة، لتسهيل مشاركتها في القضية الوطنية لمقاومة الاحتلال. الجزء الأكبر من العمل كان مركزا في الأنشطة السياسية، و كيفية تعزيز وإشراك المرأة في الحياة السياسية والنضالية ضد الاحتلال"

جمعية المرأة. رام الله.

" بدأنا القيام بأنشطة التوعية وورش العمل لتغيير العقلية القائمة، مع الرغبة في ملك مؤسستنا الخاصة، شجعنا المشاركة في المظاهرات وفتحنا عددا كبيرا من دور الحضانة... الخ .

كان هذا قبل الانتفاضة الأولى، لأنه خلال الانتفاضة أغلقت عدة أماكن مثل الجامعات و المدارس وغيرها، وهذا قادنا الى إنشاء نظام بديل لمواصلة التعليم، وهذا كان دورا مهما قامت به المرأة "

جمعية المرأة . رام الله.

" خلال الانتفاضة الأولى لعبت المرأة دورا نشيطا في المجتمع لتغيير العقلية القائمة والمجتمع كان متقبل لهذا الحق، حتى استطاعت المرأة أن تدخل مضمار السياسة والمشاركة فيها، وكان هذا انجازا حقيقيا."
جمعية المرأة . رام الله.

" في أعقاب الانتفاضة الأولى، بدأت المشكلة الفلسطينية بجذب الأضواء الدولية، الذي نسلتنا من العزلة الدولية التي كنا نعاني منها، هذا الحدث أعطانا الكثير من الأمل.
حتى ذلك الوقت والمساحة السياسية للمرأة كانت محدودة، ثم حدثت بعض التعديلات القانونية و رويدا رويدا بدأنا الدخول في المجالات التي بحكم العادة كانت حصرا على الرجل، وهكذا بدأنا نقوم بدور في التعليم والصحة(ليس كأطباء وانما كمساعدات).
وكانت هذه الاستراتيجية تتطور لتنتقل من العمل المجتمعي إلى السياسي، والمشاركة في أخذ قرارات في مجالات أخرى والحصول على اعتراف بالدور الذي لعبته وتلعبه المرأة في المجتمع ثم بدأت تدخل تدريجيا في السياسة لتنتج أحيانا في هذه الحقول أكثر من الرجل، مما أعطانا ثقة كبيرة بأنفسنا."
جمعية المرأة . رام الله .

" في عام 1989 عادوا للتعامل معنا بطريقة متعالية، وألقوا اللوم علينا بتشجيع الانقسام في المجتمع الفلسطيني، حيث أننا كنا نعيش في مجتمع إسلامي محافظ، ومن جهة أخرى أن المجتمع لم يكن جاهزا بعد لقبول نزاعات داخلية.
لذلك كان التساؤل عن أي مجتمع ديمقراطي نتحدث."

جمعية المرأة . رام الله.

"في عام 1991، استطعنا أن نشارك في مؤتمر مدريد من خلال 5 نساء، وجنبا لجنب مع العديد من النساء استطعنا أن نكون جزءا من العمل الذي وجهه للقدس .
لكن بعد هذه الانجازات، لازلنا نعد كمشاركات فقط أو اضافات ،من غير الأخذ بالاعتبار أو الاعتراف بمساهمتنا وعملنا ."

جمعية المرأة . رام الله .

"أيضا في تلك السنوات كان العديد من القادة الذكور في السجن لذلك بدأنا بلعب أدوارهم."
جمعية المرأة . رام الله.

"بعد اتفاقيات أوسلو ووصول السلطة الوطنية الفلسطينية، بدأنا التفكير باحتياجاتنا الاجتماعية، وبتغيير وخلق قوانين جديدة، وكيفية ايجاد آليات عمل جديدة، لحماية حقوق المرأة، ولتمكينها، وللتغيير المجتمعي في مسألة النوع الاجتماعي الخ.
حيث أننا لم نكن نريد أن يحصل معنا ما حصل مع تجارب أخرى في العالم العربي، والتي حين حققت الاستقلال تحولت لأداء دورها التقليدي. في فلسطين كان هناك الكثير من التغيير و نحن أردنا لهذا التغيير أن يستمر، فقد كانت هناك جهود عديدة في القضايا الاجتماعية وكان هناك حاجة للاستمرار في التقدم.
نحن نصارع من أجل الديمقراطية، نؤمن بالحقوق الإنسانية وحقوق المرأة، لذلك عندما شكلنا هذا الكيان في عام 1997 كان هدفنا تنظيم وتمكين المرأة من خلال التركيز على القضايا الاجتماعية"

جمعية المرأة . رام الله.

"أدركنا نحن النساء أنه وبغض النظر عن انتماءاتنا السياسية وعضويتنا للأحزاب السياسية، باننا جميعنا في نفس الوضع، وعند هذه النقطة بدأنا بتنظيمنا وتشكيل تحالف ووضع هدف مشترك: "المرأة والموضوع السياسي والقانون"

جمعية المرأة .رام الله.

"ان عقلية الذين في يدهم السلطة محدودة جدا، بحيث لا يستطيعون فهم بأنه لا حاجة لأن تكون في الحكومة أو في أي حزب سياسي للانخراط في السياسة، بل من الممكن عمله من أي منظمة من المنظمات غير حكومية، فمن وجهة نظرنا النسائية نحن نعمل سياسة، كامرأة أفعل سياسة "

جمعية المرأة .رام الله.

" وقد اتضح أنه لا يمكن قيام دولة فلسطينية في ظل وجود الاحتلال. لذلك تعمل الحركة النسائية على اتجاهين، على التغيير في مجتمعها و العمل ضد الاحتلال، لقد أخذ منا هذا العمل 25 عاما ولكنه اقتناع وليس عمل مفروض"

جمعية المرأة .رام الله.

- تشكل المرأة الفلسطينية ما يقرب من نصف المجتمع، ومع ذلك ظلت المرأة دائما في موقع الضحية، و مكافحة للبقاء صامدة أمام العنف العشوائي لدولة اسرائيل، ولكن كما هو الحال في معظم المجتمعات، تبقى المرأة دائما هي الجندي المجهول .

- من بين مساهمات المرأة نسلط الضوء على تطوير بعض الاعمال التي كان يشغلها الرجل في الماضي، دعم الانتعاش السياسي و الاقتصادي للبلد، وصون و تعزيز التماسك الاجتماعي، وبالتالي ضمان بقاء العائلة وحمايتها من الفوضى و الدمار المحيط بها، إلى جانب كل هذا يجب أن نضيف مشاركتها في حركة السلام و على مستوى المجتمع والقاعدة .

"لقد اختلف دور المرأة الفلسطينية في القضية الفلسطينية ،على سبيل المثال، والدتي في شبابها شاركت في الأحزاب السياسية، قامت بحياكة الملابس، سلمت أغذية وقامت بتدريس المحتاجين. في الماضي كانت المرأة تذهب إلى المظاهرات و ترسم على الحائط ،و تخرج في منتصف الليل حين يلزم ذلك. ولكن الآن لا نرى ذلك، جزء من هذا التحول حصل نتيجة أوسلو، حيث أن معظم هذه النساء قاموا بإنشاء منظمات نسائية وهذا أوقف مشاركتهن السياسية وما كن يقمن به من تطوع مجتمعي "

ناشطة فلسطينية.

ضمن هذه الصورة العامة ومع واقع متغير وغير مستقر، مرت الحركة النسائية بعدة مراحل لحاجتهم للتجديد، وإعادة التفكير وخلق استراتيجيات جديدة لمعالجة ما يلي :

- حل الصراع.
- بناء دولة ديمقراطية تقوم علي حقوق الانسان والمساواة بين الجنسين، والتحول من مجتمع ذكوري.
- الاحتياجات الفورية والمصالح الاستراتيجية للمرأة.

- لكن حتى تستطيع المرأة أن تشارك بطريقة فعالة ومناسبة في منع الصراعات وحلها وبناء السلام فهي بحاجة إلى المشاركة على قدم المساواة، سواء على الصعيد السياسي أو على المستوى الشعبي.

"اننا نعمل على استراتيجيات مختلفة لتغيير وضع المرأة، واحدة منها والتي تعتبر غاية في الأهمية هي عمل وثيقة لحقوق المرأة الفلسطينية لتكون بمثابة مرجع لنا، يقصد هنا بيان توضح فيه حقوق المرأة في محاولة لخلق مجتمع قائم على المساواة بين الجنسين والاعتراف الكامل بحقوق المرأة والانسان، هذه الخطوة مهمة جدا لنا".

جمعية المرأة . رام الله.

4.2 الاطار القانوني

" في عام 1991 استطعنا ادراج أن النساء والرجال هم مواطنون متساوون في الدستور "

جمعية المرأة . رام الله.

- إن القوانين التي تحكم حياة المجتمع الفلسطيني ترجع لعدة أنظمة قانونية لأنها خلاصة قوانين من مختلف الأنظمة و العصور.

ففي فلسطين المعاش حاليا يوجد قوانين سنتها الدولة العثمانية قبل 400 عام، ومن قبل الانتداب البريطاني، ومن قبل كل حكومة أجنبية احتلت في وقت ما الأراضي الفلسطينية، بحيث في الضفة الغربية مثلا يضاف للقوانين السابقة القانون الأردني الذي سن في عهد الانتداب على أراضي المملكة الهاشمية (1948،1967) الأمر الذي يطبق على غزة بالقوانين المصرية .

هذا النظام القانوني يديم النساء في حالة من الضعف والتمييز ضدهن وانعدام الأمن، وخاصة فيما يتعلق بالأحوال الشخصية / أو قانون الأسرة والقانون الجنائي، حقوق قامت الحركة النسائية بالمطالبة بالتعديل فيها تاريخيا، فهي القوانين التي تحكم حياتهم والتي من المفترض أن تقوم بحماية حقوقهم .

" لقد أدركن أن ما كنا نقوم به هو مجرد اسعافات أولية، وهذا شيء طيب، ولكن اذا كنا نريد أن يحدث التغيير حقا وأن نتغلب على المشاكل الاجتماعية التي تواجهنا فانه لا بد من تغيير القوانين"

جمعية المرأة . رام الله.

" بدأنا العمل على مراجعة واصلاح النظام القانوني كوسيلة لوضع حد للتمييز القانوني ضد المرأة، من المهم جدا العمل في هذا الاتجاه ولكن هذا ليس كافيا، لأننا نفهم أنه يجب العمل على مختلف المستويات لإحداث التغيير والكف عن التمييز ضد المرأة .

ليس القانون فقط هو المظلة ولكن من يطبقه و نظرة المجتمع لمثل هذه القوانين أيضا. فهمنا أيضا أنه اذا أردنا تحقيق هذه الأهداف فمن الضروري التحالف مع منظمات المجتمع المدني الأخرى وليس فقط المنظمات النسائية.

جمعية المرأة . رام الله.

4.2.1 قانون الأحوال الشخصية / أو قانون العائلة

- وهو القانون الذي يحكم وينظم العلاقات القانونية بين أفراد الأسرة، ويسمى قانون الأحوال الشخصية.
- البنود التي يشملها هذا القانون هي: سن الزواج، المهر والي الزواج أو الممثل، عقد الزواج، تعدد الزوجات والطلاق والنفقة والحضانة، إن هذا القانون ينطوي على الكثير من التمييز على أساس الجنس.
-في عام 1998 نظمت حملة وطنية من قبل مركز المرأة للاستشارة القانونية والاجتماعية المعروفة باسم (WCLAC)، وعلى أساسه أحدثت اصلاحات قانونية في قانون الأسرة و الأحوال الشخصية، وكان هذا أيضا ضمن حملة وطنية معروفة بالبرلمان السوري.

" لمدة عامين قمنا بعمل ورش عمل مع المجتمع المدني وممثلين آخرين من جميع انحاء الضفة الغربية وقطاع غزة، وأنهينا هذه العملية بما سميته البرلمان السوري، واتبعنا الاستراتيجية التالية: باننا أخذنا مواد القانون مادة مادة وقمنا بتغيير كل ما يؤثر منها على المرأة. كان عملا مهما جدا بالنسبة لنا.

وتبعنا لذلك فان المحكمة الدينية خرجت لتدافع عن معتقداتها والصحف كتبت عن هذا الموضوع، وشكلت ثورة اجتماعية بما للكلمة من معنى، وبالطبع كان هناك من هو ضد ومن هو مع الموضوع، وهناك من اعتبرنا مجانين. لو أنه يمكننا القيام بعمل اضطراب اجتماعي كل 10 سنوات لتخرج الامور للنور وتفصح ما بداخل المجتمع من خفايا .

وإذا كان القيام بهذا الاضطراب بحاجة الى مجانين ليقوموا به فلنكن نحن هذه المرة." جمعية المرأة . رام الله.

- الاصلاحات التي كانت مقترحة خلال فترة الحملة الانتخابية، كانت المطالبة بالمزيد من حقوق المرأة، على سبيل المثال، في مسألة الطلاق، أن يتم الطلاق في المحكمة بحضور قاض يقوم بتطبيق نفس القوانين على المرأة والرجل، وأن أي امرأة فوق سن 18 لها حق الزواج من غير الحاجة لولي أمر.

ولكن الحملة فشلت في تحقيق أهدافها وهذا أدى الى انعكاس اجتماعي في التشريعات الحالية وهذا دور لعبته جهات مختلفة .

"وقد قام الرئيس عرفات بتشكيل لجنة مؤلفة من محامين ومستشارين والتي بدأت بتغيير قانون الاحوال الشخصية، والمحكمة العليا شكلت أيضا لجنة أخرى لإعداد اقتراح للإصلاح، فلم نكن نحن الوحيدين من كان يريد الإصلاح ."

جمعية المرأة . رام الله.

- واصلت الحركة النسوية معركتها القانونية لتحقيق التغيير لأنه مفتاح التغلب على حالة التمييز ضد المرأة .

4.2.2 القانون الجنائي

كما لوحظ في البداية فان تعديل قانون العقوبات هو من أحد الأهداف التشريعية التي تسعى لها الحركات النسائية.

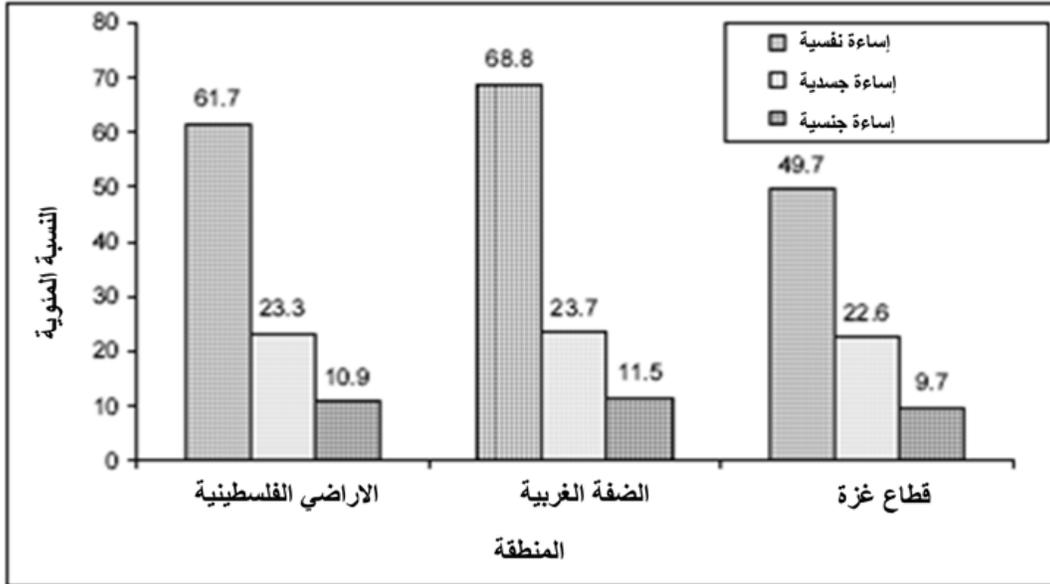
ففي هذا القانون يوجد الكثير من التمييز ضد المرأة مما يجعلها عاجزة امام الكثير من حالات العنف التي تتعرض لها .

" إن العمل الذي نقوم به في وزارة شؤون المرأة فيما يتعلق بجرائم الشرف هو عمل مهم جدا، وفي هذا الخصوص فقد تم تجميد فقرتين من هذا القانون، واحدة من القانون المصري الذي يحكم غزة والأخرى من القانون الأردني الذي يحكم الضفة الغربية. فهاتان الفقرتان كانتا على حد سواء تقومان بتسهيل العقوبات وتخفيضها على الرجال مرتكبي مثل هكذا جرائم "

سياسية فلسطينية

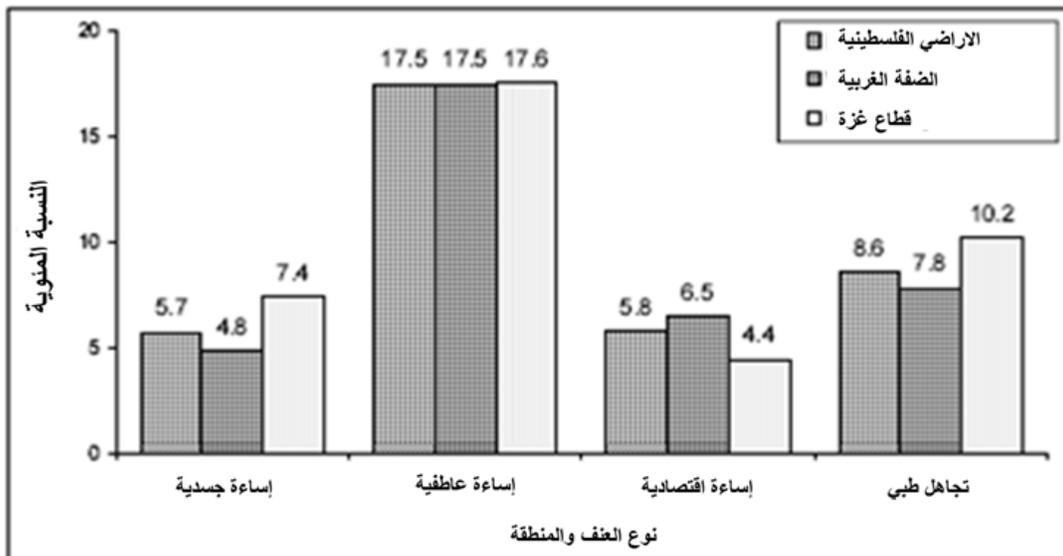
4.2.3 قانون الحماية من العنف الأسري

الشكل الأول: يوضح نسبة النساء اللواتي تعرضن للعنف من قبل الزوج، على الأقل لنوع واحد من أنواع العنف خلال سنة ٢٠٠٥



المصدر: السلطة الوطنية الفلسطينية. مكتب الإحصاء الفلسطيني. مسح العنف المحلي (أيلول، ٢٠٠٥، كانون الثاني ٢٠٠٦ النتائج الرئيسية، حزيران، ٢٠٠٦

الشكل السادس: يوضح نسبة النساء كبار السن (٦٥ فما فوق) اللواتي تعرضن للعنف من أحد أفراد العائلة، حسب النوع و المنطقة، خلال سنة ٢٠٠٥



المصدر: السلطة الوطنية الفلسطينية. مكتب الإحصاء الفلسطيني. مسح العنف المحلي (أيلول، ٢٠٠٥، كانون الثاني ٢٠٠٦ النتائج الرئيسية، حزيران، ٢٠٠٦

هناك ضغوط مستمرة لإصدار قوانين تكافح العنف المنزلي.

"وهناك قانون آخر نحاول الضغط لإصداره هو قانون حماية الأسرة من العنف، لأنه بالإضافة إلى مكافحته إذا لم يوجد قانون لمنعه لن يكون هناك تقدم"

جمعية المرأة . رام الله

-العنف ضد المرأة في الأراضي الفلسطينية المحتلة شأنه كما في أي مكان في العالم هو نتيجة السلطة الأبوية، لكن في هذه الحالة يتم إضافة عوامل مستمدة من الاحتلال الذي يزيد من تعقيد الأمور.

و من هذا، فقد أصبحت هذه الظاهرة تميل لتكون فعل طبيعي ومبرر، كما ورد فعل للإحباط واليأس الذي تولده ممارسات الاحتلال نفسه في الذكور.

"كل الرجال المعرضين للإذلال في نطق التفنيش الموضوع من قبل الاحتلال يعكسون هذا الإذلال بالعنف اتجاه أي عضو نسائي في عائلته وذلك بحثا عن بعض من الكرامة في مكان آخر، وبما أن النساء هم الجزء الأضعف في الأسرة فدائما تكون هي الضحية، وتشير الإحصاءات الى أن العنف المنزلي قد زاد بشكل كبير خلال السنوات العشر الماضية، والاسباب تتنوع من بطالة نسبة كبيرة من الرجال عن العمل، والإهانة المستمرة من قبل الاحتلال، خيبات الأمل المتكررة، وغيرها، هناك نساء تتعرض للضرب يوميا وتقف عاجزة أمام هذه المواقف.

تصل للتفكير أحيانا أنه كما أن زوجها يهان من الاحتلال فانه بحاجة للتنفيس عن غضبه، وانها مجبرة على تحمله، تكثر في هذه الحالات التفسيرات والذرائع. انه فعلا لأمر محزن، وأعتقد أن هذا ما يريد أن يرانا عليه الاحتلال".

جمعية المرأة . القدس .

- وبما أنه لا يوجد توعية مجتمعية حول الموضوع فانه يبقى في دائرة المحرمات.
"وقد أدى عدم وجود توعية وتدريب لقوات وهيئات أمن الدولة لكيفية التعامل مع هكذا ظروف متعلقة بالعنف ضد المرأة، فلقد قامت العديد من النساء بتقديم شكوى للشرطة للإبلاغ عن اعتداء أو سوء معاملة، فكان الرد بانه لو لم تضطروهم لما قاموا بضررها".

جمعية المرأة . بيت لحم .

-إن آليات الحماية محدودة جدا ومجزأة فليس هناك بروتوكولات للصحة أو الشرطة، بالإضافة لوجود نقص في الموارد الاجتماعية مثل الرعاية الاجتماعية، و المساعدة المالية أو دور الحضانه.
" العمالة المجتمعية لديها 35 طلب من نساء محتاجات للمساعدة، ما زالنا على قائمة الانتظار ومن بينهم نساء تعرضن للعنف المنزلي ولازلن ينتظرن الحصول على الدعم .و لنقص الموارد اللازمة لخدمة السكان قاموا بطلب المساعدة منا".

جمعية المرأة . رام الله

- إن الحركة النسائية حاولت جاهدة تشجيع اقرار هذا القانون، وهي التي حاولت الرد وتنفيذ آليات لحماية المرأة ورعاية النساء اللواتي يعانين من هكذا وضع .

4.2.4 استراتيجيات للحد من عدم المساواة بين الجنسين في القانون

• ضمن هذه الاستراتيجية للحد من التمييز وعدم المساواة بين الجنسين، عملت المنظمات النسائية ضمن شبكة للتوعية وتبادل أفضل الخبرات في المادة القانونية .

"شكلنا جزءا من منصات مختلفة ولجان عمل تعمل على اصلاح القوانين، مثل قانون الأسرة، العنف الجنائي المحلي، وحماية الأسرة عقوبة الاعدام، وتشكيل مجلس لحقوق الانسان ليراقب الانتهاكات من كل من الاحتلال والحكومة الفلسطينية لحقوق الانسان و حقوق الطفل، وأخيرا حقوق الإجهاض ." جمعية المرأة . رام الله.

• وقد تم إنجاز هذا العمل، بالرغم من الصعوبات، وأيضا دون إغفال العمل المستمر من أجل الوحدة الوطنية .

"لقد عملنا سابقا على هذه التحالفات مع قطاع غزة، ولكننا نعمل الآن أكثر مع الضفة الغربية، ومع ذلك فإننا نحاول التواصل مع غزة من خلال مؤتمرات الفيديو، فنحن رغم كل المصاعب بلد واحد." جمعية المرأة . رام الله.

• بالإضافة للموارد الخاصة والإنجازات مثل إنشاء وزارة شؤون المرأة.
" قبل عامين وقع على اتفاقية سيداو للأمم المتحدة، والتي صادق عليها الرئيس، الأمر الذي يتطلب أن تؤخذ في الاعتبار عند وضع تشريعات بشأن أي موضوع "
سياسية فلسطينية .

" إن الرغبة في الوصول إلى المساواة الحقيقية، هي التي جعلت المجتمع المدني، يدفع للتشريع في الوزارات التي لديها، لتنفيذ آليات الرقابة والرصد "
سياسة فلسطينية .

- نلاحظ أخيرا أنه على الرغم من المناقشات المكثفة ، وخلق الكثير من المقترحات وتشريع القوانين ، والتشاور وتبادل المعرفة ، لم تتم الموافقة على قوانين موحدة تضمن المساواة بين الجنسين و تحد من التمييز ضد المرأة حتى الآن .

4.3 وصف

4.3.1 مقدمة

- إن جمعيات المرأة تعكس كامل ألوان الطيف الفلسطيني المجتمعي و الفكري. فيوجد هناك العديد من الجمعيات و الجماعات والمراكز العاملة مع النساء على مستوى القاعدة.

" تولد هذا الوضع لأنه في الحركة النسائية ليس بالضرورة أن يكون جدول الأعمال حامل فقط لفكرة الجندر، بل إن جزء من هذه الحركة ينتمي إلى أحزاب سياسية ، و جدول أعمال هذه المؤسسات يعالج أعمال الحزب السياسي"

جمعية المرأة . القدس

4.3.1.1 هيكلية

- في القرى أو المدن الصغيرة هناك مجموعات نسائية صغيرة نوعا ما، تم تكوينها بشكل مستقل أو عن طريق جماعات نسائية، ومن المجتمع المحلي.

و نظرا لندرة الموارد الاقتصادية فإنهم يعتمدون على ما يقدم لهم من عروض من جمعيات رئيسية.

" عندما نقوم بعمل أي تدريب وأي نوع من البحوث نقوم بالتواصل مع المنظمات النسائية وعادة ما نتواجد في القرى أو البلدات. ولكن المفقود الآن هو الدعم لهذه المنظمات الصغيرة، حيث أنها تعتمد للقيام بأنشطتها على العروض المقدمة من منظمات أخرى مثل منظماتنا، ودائما ما يقبلوا القيام بأي نشاط نعرضه عليهم ويكونوا سعداء بذلك".

و لكن ما يحتاجون إليه فعلا هو الدعم المحلي، فهذه المراكز قامت بتقديم أنشطتها للسلطة الوطنية لتمويلهم، ولكن يبدو أن هذا لم يكن كاف. هذا هو المفهوم الذي أملكه، ربما يكون الوضع قد تغير الآن".

جمعية المرأة . رام الله.

إن الجمعيات الكبيرة والبسيطة تتبع جميعها للمقر العام الرئيسي الذي في الغالب يقع في رام الله، مع الأخذ بالاعتبار الوفود والمكاتب في المدن الأخرى والقرى ومخيمات اللاجئين .

أما بالنسبة للهيكالية، تشكل النساء قوة عمل ثابتة وبنسبة عالية في هذه الجمعيات، وإن كان على بعض المستويات الاستراتيجية صار مستحسنا وجود الرجال .

" هناك شيء آخر نقوم بعمله مع التدريب، فنحن دائما ندعو الرجل ولكن مؤخرا نفعله مع إصرار أكبر ونحاول القيام به بشكل متكافئ فيما أن النساء تعرف أكثر من الرجال بمشاكلهن وبالعنف الموجه إليهن، إذا أن أوان أن يعرف الرجل أيضا وأن يفهم التدريب ويقدم المشورة".

جمعية المرأة . رام الله.

- جزء كبير من المنظمات ولدت من خلال العمل التطوعي ، لتعزيز وإضفاء الطابع المهني .

4.3.1.2 الشبكات

تملك المنظمات النسائية خبرة طويلة في مجال التعاون بين الائتلافات و الشبكات.

"لدينا خبرة طويلة في مجال التشبيك و التعاون وإنشاء علاقات مع المنظمات الأخرى. نحن نؤمن بأن العمل معا على مختلف المستويات ضروري لتلبية الإحتياجات المتنوعة للنساء .

لا يمكننا أن نظل فقط في الرعاية النفسية والإجتماعية فهناك إحتياجات أخرى. لا بد من التعاون والعمل معا، على مستوى مؤسسات حكومية أو غير حكومية، محلية ووطنية، لنستطيع توفير إحتياجات ومطالب المرأة".

جمعية المرأة . بيت لحم .

- و مهما كان من المفيد والإيجابي إنشاء هذا التعاون فانه هنالك حاجة دائمة لتحسينه.

4.3.2 الهدف من العمل ضمن مؤسسات

عموما الجمعيات النسائية تسعى إلى تمكين المرأة سياسيا واقتصاديا و إجتماعيا من أجل تحسين نوعية حياة المرأة ،من خلال تعزيز المجتمع المدني وبناء القدرات ، وضمان المساواة ، والمشاركة في جميع الحقول، والقضاء على جميع أشكال العنف ومقاومة الاحتلال الاسرائيلي، والهيمنة الذكورية وأي نوع من الأصولية.

"العمل على بناء مجتمع مدني ديمقراطي، لمعارضة جميع أشكال العسكرة، والعمل من أجل تمكين المرأة والفئات المهمشة"

جمعية المرأة . رام الله.

- من الجمعيات العاملة التي قمنا بمقابلتها، قليل منها من اعترف بالعمل من منظور النوع الاجتماعي، ولكن الجميع متفق على أنه من الضروري إدخاله في أجندتهم للإستمرار والتقدم نحو تحقيق المساواة.

إن العمل السياسي هو واحد من أدوات الحركة النسائية للمشاركة في صنع القرار، وإنه أحد الطرق التي من خلالها سيتمكن المجتمع الفلسطيني والحركة النسائية على حد سواء من تحقيق مصالحهما ، بأن يحاولوا التأثير في السياسة العامة من خلال المشاركة بطريقة ديمقراطية في القضايا التي تؤثر على حياتهم .

" لا أحتاج لأن أكون في الحكومة أو في أي حزب سياسي حتى أستطيع المشاركة في الحياة السياسية ، من أي منظمة غير حكومية نستطيع أن نعمل المثل ، فمن نظرتنا النسائية إننا نعمل سياسة، كإمرأة أنا أصنع سياسة "

جمعية المرأة . رام الله.

- إن الجمعيات النسائية وائتلافاتها تواجه تغيرات كبيرة، وتواجه كغيرها من الجمعيات الاجتماعية تحدي كبير، هو الاحتلال.

ومع ذلك فإنه في السنوات الأخيرة، وبعد محاولات جاهدة ، تمكنت هذه الجمعيات من تحقيق نجاحات معينة في النظام السياسي والإجتماعي على حد سواء ،من بينها قانون الحصص وتجميد وتغيير بعض القوانين ، وإنشاء وزارة لشؤون المرأة.

"ثمة جانب آخر لفت نظرنا ، خلال عملنا هو الغياب المطلق للمرأة في الاقتصاد، فلقد وجدنا أن المرأة تحتاج لمن يساعدها في تسجيل أعمالها ودمجها في الاقتصاد الرسمي، وهذا من شأنه أن يحقق فائدة ليس فقط للمرأة وإنما للمجتمع بأكمله .

من ناحية أخرى إنه فعلا عمل شاق، ففي الواقع أن المرأة لا تحصل على أي فائدة من اضعاف الطابع الرسمي على عملها، وهذا ما جعلنا نركز على زيادة الوعي والتنبية لهذا الموضوع ومحاولة وضع سياسة مع الحكومة لخلق محفزات مثل عمليات نقل من القطاع الخاص إلى القطاع العام ، هذا أمر ضروري لإثبات وجود المرأة هناك "

جمعية المرأة. رام الله.

"تنظيم المرأة و زيادة الوعي وإجراء دعوة بشأن قضايا المساواة بين الجنسين الذي هو من أولوياتنا، كما العمل على زيادة نسبة حضور المرأة في التنمية الاقتصادية "

جمعية المرأة. رام الله.

"إننا نقوم بإجراء مبادرات و الدعوة لمكافحة العنف ضد المرأة"

جمعية المرأة. رام الله.

- أكثر من 80% من الجمعيات التي تمت مقابلتها تعتبر من الأساسيات دعم وتمكين المرأة من خلال التعليم والتدريب من أجل زيادة مشاركتها في الحياة العامة والتمثيل في أماكن صنع القرار. فمواضيع هذه التشكيلات مختلفة ومتنوعة جدا وتغطي مفاهيم تقنية واستراتيجية متعددة . بالإضافة إلى أن العديد من هذه التدريبات تقوم بتقديم الدعم النفسي و الاجتماعي للمرأة بشكل مستمر، من خلال تزويدهن بالأدوات اللازمة لمقاومة الاحتلال، و مساعدتهم في عيش واقعهم الحالي في الأراضي الفلسطينية.

من ناحية أخرى 71,43% من المنظمات التي شملها الاستقصاء تدعم تطوير الانتاج حيث تعتبره ضرورة لا بد منها لتمكين المرأة .

"إن اللواتي يملكن استقلالية اقتصادية يجتهدن لتغيير عقلية الرجل، أعتقد حقا أن هذا قد يؤدي الى تغيير في مجتمعنا "

جمعية المرأة .بيت لحم.

" إن الهدف من ذلك هو تمكين المرأة الفلسطينية من خلال الإستقلال الاقتصادي إن عملنا لا يركز فقط على الاقتصاد وإنما أيضا على التعليم والتدريب ."

هناك العديد من النساء الفقيرات في فلسطين يمتلكن القدرات والمهارات اللازمة للإنتاج، لكن تنقصهن المعلومات والتدريب لتطوير تجارة مربحة، وذلك جعل المرأة منظمة أكثر ومعترف بها أكثر ، لأنه ولسوء الحظ ليس معترفاً بهن في فلسطين، فنسبة المرأة المعترف بها في اقتصاد السوق هي فقط 14%"

جمعية المرأة .رام الله

-على الحركة النسائية أن تتغلب على الصعاب التي تواجهها، والتي هي كثيرة في هذا القطاع ، فإن الإحتلال يقوم بخنق احتمالات عمل تجارة دولية ووطنية من خلال تصعيب التنقل، ولكن على العكس مع أسواق أخرى كالسوق الصيني والإسرائيلي، التي فرضت على الأراضي الفلسطينية المحتلة.

-الحركة النسائية تسعى أيضا إلى زيادة الوعي وتعزيز التعبئة الاجتماعية من خلال الدعوة .
"العمل مع الآباء لتغيير مواقفهم وتوضيح مدى الضرر الناجم عن استخدام العنف، وتدريب على أساليب جديدة....الخ

جمعية المرأة .بيت لحم.

"مع هذا البرنامج التلفزيوني نحاول أن نفتح المجتمع بضرورة إعطاء المرأة مساحتها الشخصية والحيوية، لتستطيع أن تتحدث عن مواضيع حياتها الشخصية، ونعمل أيضا في هذا البرنامج على جانب من جوانب الهوية ،على سبيل المثال الطلاق "

جمعية المرأة .بيت لحم.

- كما تحدثنا في البداية، فإن الجمعيات النسائية قامت بتوفير رعاية، وبرامج دعم، كان من المفترض أن تقدمها الدولة، فإن تحويل الوضع الراهن إلى مجتمع واعٍ يعيش حياة أفضل، يبدأ بزيادة التحرك المجتمعي.

"إننا نعمل بمثابة مركز ثقافي اجتماعي للنساء، فتمكين المرأة يجب العمل على إيجاد مساحة للإجتماع، والقيام بالأنشطة التعليمية وذلك لتحسين الظروف المعيشية المتأثرة بالاحتلال"
جمعية المرأة .رام الله.

" خط آخر نقوم بالعمل عليه هو تسهيل المساعدة القانونية والمجتمعية، لتكون كوساطة للنساء"
جمعية المرأة .رام الله.

" إن عملنا يركز على توفير الحماية والرعاية والمشورة للنساء المصابات بصدمات نفسية، مثل اللواتي عانين من العنف المنزلي أو الاجتماعي ، والإعتداء الجنسي، حتى يتمكن من التعامل مع عائلاتهم، أطفالهن ومجتمعهم. لدينا في المؤسسة، مجموعة من العاملين المجتمعيين مدربين بشكل جيد جدا ليستطيعوا تقديم المشورة، فهناك نوعان للعمل في هذا المضمار فريق جماعي، و فردي. لدينا أيضا معالجة نفسية معدة خصيصا لمعالجة هذه المشاكل، وهي المسؤولة عن معظم المواضيع المعقدة والتي تتطلب إهتماما خاصا "

جمعية المرأة . بيت لحم.

4.3.3 الذين يعملون مع الجمعيات النسائية

- إن القاعدة الأساسية للجمعيات النسائية هن النساء أنفسهن، هناك بعض المؤسسات تقوم بدمج بعض الخدمات مثل خدمة الرعاية والأنشطة الثقافية وورش العمل، ودور الرعاية لرعاية أبناء وبنات هؤلاء النساء.

هناك مؤسسات أخرى تطبق أنشطتها على الشباب، وغيرها توجهه للمجتمع المدني بشكل عام، وهناك حتى إدارات ومؤسسات عامة.

"إننا في المؤسسة نقوم بعمل تقييمات دورية لتحديد أثر عملنا على النساء وبيئتهم الإجتماعية ، وفي هذا المشروع خاصة (وأیضا من خلال استبيانات التقييم) فإن هناك نسبة 80% من النساء أشارت إلى أن التشكيلات كان لها تأثير إيجابي على أعمالهن : من كيفية العمل مع الزبائن، وزيادة الإيرادات ، وتحسين القدرات الادارية وإدارة المشروع"

جمعية المرأة .رام الله.

"النساء قلنا لنا بأنه لم تكن لديهن فكرة عن حقوقهن، حتى شاركن في ورش العمل التابعة للمنظمة "

مجموعة نسائية. بيت لحم.

" هناك نساء تأتي للمركز لتجد فرصة للتحدث مع نساء أخريات عن مشاكلهن في المجتمع أو الشخصية ، وليس فقط لتعلم شيء جديد و ولكن أيضا للإجتماع بغيرهن من النساء "

مجموعة نسائية. بيت لحم.

- بالنظر إلى أن كثير من هذا النجاح يرجع إلى منهجية العمل، لتلبية احتياجات المجتمع، ولاستخدام لغة وثقافة ونفس مشترك .

" نعم نواجه صعوبات كثيرة، فالعمل النفسي نفسه يعتبر شيء جديد على مجتمعنا ويفهم كأنه وصمة عار."

جمعية المرأة .بيت لحم.

"إن أي عمل له صعوباته، لكن بشكل عام فإن الوضع جيد، والمجتمع الفلسطيني و خاصة في الضفة الغربية، لأنني لا أستطيع التحدث عن شعب غزة، ففي الضفة الغربية لديهم عقلية منفتحة تجعلهم يدعمون أي عمل من هذا النوع."

جمعية المرأة .بيت لحم.

4.3.4 تمويل الشراكات

- يتم تمويل الجمعيات النسائية بشكل رئيسي من خلال التعاون الدولي، وأحيانا شركاء محليين، وهناك من يتعاون مباشرة و يلبي الدعوة من أجل الدعم.

- أما بالنسبة للجمعيات الصغيرة، لا تملك الدعم اللازم وأحيانا يكون معدوم ولكنهم يستفيدون من التعاون الدولي لتعم المنفعة على الجميع. والمؤسسات ذات الحجم المتوسط تعمل كوسيط بين المؤسسات الكبيرة والصغيرة.

- طريقة أخرى للتمويل هي إنشاء الأعمال التجارية، والتي تخدم عدة أغراض :
أن يكون مصدرا خاصا للدخل، خلق فرص عمل سواء عن طريق مواقع ثابتة مثل بيع الحرف اليدوية أو غيرها من المنتجات التي أنجزتها المرأة، اللواتي يجدن بهذا طريقاً للتسويق.
-تجدر الإشارة إلى صعوبة التنسيق وضبط المشاريع بالخطوط وبجداول أعمال الدول المانحة و بين احتياجات السكان .

" نحن ندعم المنظمات الفلسطينية التي تقع ضمن هذه الحملة، فهي حملة فلسطينية و نحن نتمنى أن تكون الأموال الممولة لهذه المشاريع فلسطينية، ولا نريد أن تكون رهن للتمويل الخارجي ولكن مع ذلك فإننا نملك علاقات جيدة مع المنظمات الدولية "

ناشطة فلسطينية.

للتأمل

"بطريقة ما أصبحت المنظمات غير الحكومية صناعة تجارية، بغض النظر عن احتياجنا أو لا لهذه الأعمال.
فمن السهل جدا انشاء مؤسسة غير حكومية للحصول على المال، فهو عمل مربح، فالذي يعمل بالمنظمات غير الحكومية يعتبر من الطبقة العليا في المجتمع، وفي وضع متميز، لقد كنا الوحيدين الذين لم تنقطع روايتهم، وبطريقة أو بأخرى، فإننا نستفيد بشكل غير مباشر من الاحتلال . فاذا الاحتلال اختفى فجأة، المساعدات الدولية ستختفي، لدينا المئات والمئات من المنظمات غير الحكومية داخل فلسطين .
السؤال الآن، أين ذهب كل هذا التطوير ؟ أين؟"

جمعية المرأة .القدس.

"هناك مواضيع يطلب منا المانحون العمل عليها ليس لأننا محتاجون إليها ولكن لأنها ضمن سياساتهم .
فأن يطلبوا منا العمل على الديمقراطية فإننا نعمل على ذلك، أن يطلبوا منا العمل على المساواة فإنها ضمن برنامجنا، ولكن إذا قمنا بالاستجابة لمطالب المانحين والعمل على سياساتهم وليس على ما يتطلبه المجتمع فإننا لا نستطيع حينئذ إنتظار مردود لهذا العمل في المجتمع ."

جمعية المرأة .القدس.

4.4 احتياجات عملية واهتمامات استراتيجية

الحركة النسائية هي إنعكاس لألوان الطيف الأيدلوجي للمجتمع، لذلك لا تستجيب كل المنظمات مع أعمال وأهداف الحركات النسائية، خاصة مع جدول أعمال مهتم بالدرجة الأولى بقضية المساواة بين الجنسين، من جانب لأن الكثير من هذه المنظمات لا تملك المعلومات الكافية أو تدريب سابق عن هذا الموضوع وبالتالي

يجدون صعوبة في التمييز بين الاحتياجات العملية والمصالح الاستراتيجية، ومن جانب آخر أن هذا النهج لا يدخل في تصميم استراتيجيتهم و أهدافهم.

" ذكرنا في وقت سابق (الجندر) ونحن كمنظمة نسائية، أدركنا أننا لم نعط هذا الموضوع حقه ولم نوليّه الإهتمام الكافي، وهذا أحد الجوانب التي يجب أن نعمل عليها على جميع المستويات في المنظمة، إبتداءً من نفس الفريق الذي سوف يقوم بعمل التدريبات والدعوة مع الجهات المانحة، ومع المستفيدين من المشاريع، أو حتى على مستوى الموارد والتقارير التي ننشرها، وفي إجراءات العمل والتقييمات التي نقوم بها . يجب العمل على جميع المستويات، فالعمل مع النساء لا يعني العمل من أجل المساواة بين الجنسين، وهذا يجب تحسينه "

جمعية المرأة . رام الله.

هناك صعوبات أخرى تواجه هذه المؤسسات هي الاحتلال والنظام الأبوي، فحتى هذه اللحظة حالاً ضد القيام بجدول أعمال تكون من أولوياته المساواة بين الجنسين، ونقله وإخراجه ، حتى أثرت على عمل المنظمات من المنظور الجندي.

هناك حالات كثيرة لمنظمات تملك في استراتيجيتها نهج المساواة بين الجنسين، ولكن لا تترجمه في أعمالها مع المرأة، على الرغم من أن هذه الاستراتيجيات وضعت من قبل نساء لديهن تاريخ طويل في العمل مع الحركة النسائية ويعملن في مناصب إدارية عالية في هذه المنظمات، ذلك لأنها لا تدرج أصلاً في خطة تنفيذ الجهاز الفني.

وقد أدت طول مدة الصراع والاستراتيجيات المختلفة، التي وضعت من قبل الحركة النسائية وقامت بتطويرها على مدى السنين، أدت إلى الوصول إلى مأزق وإلى استجاب عن ما يجب القيام به، ولأي هدف؟ في الوقت الذي هناك احتياجات أساسية أخرى قد تمت تغطيتها.

كثيرة هي الطرق الموصلة للأهداف المبتغاة، ولكن نادراً ما نحصل على النتائج المرجوة.

" هل هناك منطوق في تغيير القانون عندما لا توجد حتى دولة؟"

جمعية المرأة . بيت لحم.

احتياجات المنظمات	احتياجات المرأة
دعم اقتصادي للأعمال التطويرية.	اهتمام و رعاية نفسية واجتماعية مع تقديم المشورة القانونية والعائلية بشأن العنف الذكوري داخل المجتمع الفلسطيني.
حملات اعلامية على قانون ١٣٢٥ .	إنشاء مراكز للمرأة لتكوين أماكن لقاء خارج نطاق الأسرة بما في ذلك البيوت الآمنة و مراكز الرعاية النفسية و الاجتماعية.
معلومات و تدريبات عن الجندر.	زيادة مراكز الرعاية النهارية.
استراتيجيات لتحقيق الاكتفاء الذاتي ،على سبيل المثال: مطاعم، محلات...	زيادة إمكانية الوصول الى سوق العمل و البحث في مصادر دخل النساء من خلال المشاريع الإنتاجية و التدريب مع دعمها في تسويق المنتجات محليا و دوليا.
المشاركة في جميع اطياف المجتمع على قدم المساواة.	تدريب على التكنولوجيا الحديثة.
زيادة الاستقرار مع تجاهل المشاريع المبرمجة.	تنقيف المرأة مع توعيتها بكامل حقوقها.
	دعم اقتصادي لإكمال الدراسات الجامعية نظرا لنقص الموارد الاقتصادية والتي تعطي أولية للرجل للتقدم على المرأة.
	تقديم المشورة النفسية و الاجتماعية و القانونية للمعرضين للعنف من قبل قوات الاحتلال.
	إنهاء الاحتلال و الانتهاك المستمر لحقوق الإنسان الذي يترتب عليه.

م
ت
س
ن
ق
ا

التدريب من أجل التمكين.	زيادة الدعوة والدعم لعمليات التغيير.	اهتمامات الاستراتيجية
دعم حق التعليم في التعليم النظامي أو غير النظامي(في مجال إدارة الأعمال والقيادة، ومهارات الخطاب، الخ.....)	توعية السكان عن العنف الجندي في كافة أشكاله مع التركيز على العنف المحلي.	
زيادة ثقة المرأة في نفسها و تقوية صفوف المرأة.	حل الصراع مع المجتمع التعليمي و بناء السلام.	
	العمل مع وسائل الإعلام لإدراج منظور النوع الاجتماعي.	
الحاجة إلى التغيير في أدوار الجنسين.		
مناقشات حول الذكورة.		

طلب المزيد من الدعم في مجال الحدث السياسي في المجتمع الدولي، في حالتنا الحكومة الاسبانية، والاتحاد الأوروبي ، لسحب المعاملات التجارية (بما في ذلك بيع الأسلحة).لأنه من غير ذلك ستستمر اسرائيل بانتهاك حقوق الانسان في الاراضي الفلسطينية المحتلة.	مطالبات
دعم المقاطعة علي المستويين الدولي و الوطني.	
توعية السكان ،وفي حالتنا اسبانيا ،عن الوضع في فلسطين المحتلة وخلق الوعي النقدي مع السياسات التي تدعم وتطور.	
الدعوة الدولية لفتح الاسواق الدولية للمنتجات الفلسطينية.	
التدريب والاعلام عن قرار رقم (١٣٢٥) وما يدعو إليه.	
المنظمات الصغيرة يجب دعمها و تزويدها بالدعم التقني والاقتصادي (مع التركيز على التنمية الاقتصادية) ووضع وتنفيذ مشاريع جديدة .	
تدريب وزيادة الوعي عن حقوق الانسان.	

4.5 التطورات و الآراء والعلاقات مع ممثلين بمثابة مفاتيح 4.5.1 السلطة الوطنية الفلسطينية

-إن النساء تقرر بأنه بعمل مراجعة للوراء، فإنه كان لابد من المقاومة في الانتفاضة الأولى بدلا من القبول بتوقيع اتفاقيات ليس فقط لم تكن مواتية، بل أيضا لم تولي ثمارها كما كان ينتظر المجتمع الفلسطيني.

من أحد نتائج هذه الاتفاقيات كان إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية، والتي لم تكن نتيجة انتخابات ومشاركة شعبية، ولذلك ظل ينظر إليها على أنها فرض خارجي.

أما فيما يتعلق بالانتفاضة الثانية، والدور الذي قامت به السلطة الوطنية فإن تقييمها من قبل مجتمعها كان سلبياً، خاصة بما يتعلق باستخدام الأسلحة النارية، فالعنف لم يكن فقط من جانب قوات الاحتلال، بل إنعكست لفترة واستمرت داخل المجتمع الفلسطيني.

التصور الذي لدينا عن الشرطة الوطنية الفلسطينية بشكل عام، هي أنها فاسدة وتبحث عن مصالحها، على الرغم من أنه في الآونة الأخيرة كان هناك تغيير طفيف في وجهات النظر هذه.

4.5.2 الصراع بين فتح وحماس

بالنسبة للمجتمع الفلسطيني فإن الصراع بين فتح وحماس كان سببه تدخل خارجي.

"حماس فازت في الانتخابات ونحن نتفق مع هذه الخيارات، فالمجتمع اختار بحرية الحكومة التي يريد أن تحكمه لمدة 4 سنين، فهذه هي الديمقراطية، وإذا كنت لا تريد أو لا تحب طريقة حكمهم، فالحل هو العودة للانتخابات، أما تلك الطريقة التي تطورت إليها الأمور فبالأكيد نحن لا نتفق معها." جمعية المرأة. بيت لحم.

"والأن لدينا مشاكل مع الإحتلال وبين أنفسنا كفلسطينيين، وهذا ليس جيداً لنا نحن النساء الفلسطينيات، فكما نساء نحن ضد العنف بين فتح وحماس أوبين الفلسطينيين واليهود " جمعية المرأة. مخيم اللاجئين.

"نريد أن نرى فلسطين دولة واحدة، نحن ضد الطرفين في هذا الموقف، فإذا كنت في الضفة يجب أن تسجل مع السلطة وإذا كنت في غزة فمع حماس، ماهي هذه الأمة؟ وماذا يجب أن نفعل؟ تخيلوا خروج حكومة أخرى في أريحا هل نذهب هناك لنسجل؟ لا نحن لا نتفق معهم." جمعية المرأة. بيت لحم.

- كل هذا له تأثير مباشر على المرأة ليس فقط في مشاركتها ضمن جماعة سياسية، وإنما داخل الأسرة أيضاً، في ظل وجود فصائل مختلفة.

"شخصياً أرى أن العمل على الصراع (الفلسطيني، الفلسطيني)والعمل على حله، أهم من الصراع (الفلسطيني، الاسرائيلي) فهو يؤثر على كل شيء في مجتمعنا حتى داخل الأسرة، فمثلاً في داخل العائلة إذا كان هناك أخان من حزبان سياسيان مختلفان فانه لأمر فظيع، إن هذا الصراع يشكل جزءاً كبيراً من العمل الذي يجب علينا القيام به .

فعندما نعقد لقاء بين نساء من فتح وحماس لا يكون بالأمر السهل، لذلك يجب أن نكون جاهزين دائماً للتعامل مع هكذا مواقف. إن هذا الصراع يؤثر على جميع جوانب حياتنا ". جمعية المرأة. بيت لحم.

فيما يتعلق بالاستراتيجيات الخاصة بالحلول، فإننا أولاً نحاول فهم ما حدث وما يحدث، ثانياً البحث عن وساطة والاتفاق بين الأجزاء التي تؤثر فعلياً على هذا الواقع .
على الفلسطينيين فهم أنه لا يوجد حل آخر، إما حل هذا النزاع أو أن هذا الشعب محكوم عليه بالفشل.

4.5.3 بناء السلام والمساواة بين الجنسين :حالة الجمعيات النسائية الاسرائيلية

في نهاية الثمانينات كان هناك عملية تطوير أعمال بين الفلسطينيين والاسرائيليين، والنساء الفلسطينيات كن يشكلن جزءاً من هذه العملية .

"هؤلاء النساء كانوا أولاً في بروكسل عندما اتفقيات أوصلو أصبحت واقع، أمنا بعملية السلام في هذه العملية بعدما كان يعد وصمة عار الحديث أو التعامل مع الإسرائيليين ."
جمعية المرأة . القدس.

حالياً هناك نوعان من الحقائق التي تجعل هذه العلاقات حادة، الحقيقة الأولى: هي الرصاص المصبوب في قطاع غزة فقد نفذت ما بين أواخر 2008 وأوائل 2009 عمليات أودت بحياة أكثر من 1300 وبجرح أكثر من 5000 شخص. وليس هذا فقط الذي جمد العلاقات، ولكن أيضاً ردود الفعل التي قدمتها حقوق الإنسان في اسرائيل.

"لا يمكننا القول انه كان لدينا زميل على الجانب الآخر عندما حدث ما حدث في غزة، البيان الذي أجري ليس مقبول بالنسبة لي كفلسطينية لأنه جعل الصراع يبدو كأنه بين جانبين ذوي موازين قوى متساوية ،وليس هناك سبيل للمقارنة بين الطرفين"
جمعية المرأة . القدس.

-أما بالنسبة للحقيقة الثانية: هي الخط الاستراتيجي الذي يتبعه المجتمع الفلسطيني، من حركة الدعوة للمقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات، وهذا يشكل عائق لبعض الجمعيات التي قد تملك بعض الإرتباط مع المنظمات والسكان الاسرائيليين . فالعديد من المنظمات المدعومة من السلطة الوطنية الفلسطينية ووجهت دعوة وطنية لعدم الجلوس في مجموعات العمل التي ليست موجهة بشكل واضح لمسألة المفاوضات (الغير موجودة حالياً) ،ودعم المؤسسات التي تعنى بحقوق الإنسان والاحتجاجات السلمية .

"ليس لدينا علاقة مع منظمات إسرائيلية ولا نريدها، فعلى الرغم من إرادتهم مساعدتنا فهم موجودون على أرضنا ومحتالينا، في حالتي ربما أستطيع ، لأنني أعيش في مسقط رأسي، لكن زملائي يعيشون في مخيمات اللاجئين لأن قراهم محتلة "
ناشطة فلسطينية.

بالإضافة لذلك، إن الجمعيات النسائية تشجب وسائل الاعلام والتلاعب بالحقائق، وعدم الإلتزام، وضعف جمعيات حقوق الإنسان بالتعامل مع ما يتعلق ببناء السلام وفي المساواة بين الجنسين ، وضعف الإجراءات المتخذة.

"أعتقد اعتقاداً راسخاً بأن المنظمات غير الحكومية الإسرائيلية الذين يرغبون في الحديث عن السلام والعمل من أجله، بأنهم مجبرين على أن لا يعملوا معنا وإنما مع مجتمعهم الداخلي فقط. أمامهم الكثير من العمل، ونحن لا نستطيع أن نقوم به بدلاً عنهم، فينبغي أن تكون هناك حملة واسعة لزيادة الوعي بمحنة الشعب الفلسطيني، وليس فقط عمل لقاءات مع الفلسطينيين. البعض منهم يشعر بذنب أقل بإملاكه علاقات مع بعض المواطنين الفلسطينيين، ولكن النقطة هي أننا لا نحتاج لأصدقاء، أعطيني حقوقي وبعد ذلك يمكننا أن نصبح أصدقاء".

جمعية المرأة .القدس.

-في مقابلات تمت مع جمعيات نسائية عن بناء السلام والمساواة بين الجنسين في إسرائيل، يظهر بأن الحركة هناك ضعيفة جداً، وأن مؤسسات حقوق الإنسان تمر بأوقات صعبة بسبب الاضطهاد من قبل دولة إسرائيل، ومن هنا يأتي تصور جمعيات المرأة الفلسطينية بأنه يجب إعادة البناء والعمل بصورة أكثر كثافة في مجتمعهم، واستعادة الثقة المفقودة.

4.5.4 المجتمع الدولي

-عموماً يعتبر أن استمرار الصراع وعدم وجود حل، يأتي من عدم وجود التزام وعزم من المجتمع الدولي لإدانة إسرائيل، ولا نعني فقط بعدم تنفيذ عقوبات الأمم المتحدة ضد هذا البلد، ولكن أيضاً عن تحالف استراتيجي من القوى العالمية مع دولة الاحتلال.

"إنه شيء محزن ومدمر، فإذا نظرنا إلى التاريخ سنجد أن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي هو الأطول في التاريخ، وهو المكان الوحيد على الأرض الذي مازال محتلاً في القرن 21، ليس أن العالم لا يرانا وإنما كأنهم يضعون سدادات حمير ولا يريدون أن يرونا"

جمعية المرأة .القدس.

"إنهم يروجون في الاعلام بأن وجود فلسطين وشعبها شيء خاطئ، بل وأيضاً أنهم متحيزون لإسرائيل في وسائل الاعلام.

في الانتفاضة الأولى وسائل الاعلام جعلت لنا صدى، وأصبحنا مرئيين على مستوى عالمي، لكن الآن نحن غير مرئيين، بل نحن عبارة عن أرقام ، لسنا ممثلين تمثيلاً جيداً في الإعلام ، فإما نظهر كمجرمين متحيزين أو كأرقام ، لم يتركوا لنا مساحة لتتفاعل الناس في الخارج مع معاناة الشعب الفلسطيني".

جمعية المرأة .القدس.

4.5.4.1 العلاقات مع الامم المتحدة

-إن الفلسطينيين يدعون إلى حل سياسي لا يمكن أن يحدث بدون مشاركة المنظمات الدولية، المفترض أنها تعمل على هذه الحالات.

هناك العشرات من الحلول والقرارات التي تقوم إسرائيل برفضها، ورفض الاعتراف بالقانون الدولي، وترفض الإمتثال لقرارات الأمم المتحدة، بما فيها لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وتنتهك العديد من أحكام اتفاقيات جنيف، والأحكام الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية لاهاي.

-إن ارتفاع عدد القرارات القائمة وتكرار محتواها يسلط الضوء على جانبين: أن إسرائيل تتجاهل هذه القرارات، والثاني أن هناك تقدم خفيف وهذا انجاز لتحقيق أهداف ميثاق الامم المتحدة، والمتمثلة في احترام حقوق الانسان كما هي الحالة في فلسطين، فالفلسطيني يعاني ليبقي على قيد الحياة بسبب الإنتهاك المنهجي لحقوق الانسان كما رأينا من بعض الشهادات التي جمعت في هذا التشخيص.

يمكننا القول بدون الخوف من ارتكابنا خطأ بذلك، بأن الوضع في فلسطين إزداد سوءا في الستين سنة الماضية، وأن الوضع تقاوم ليصل لنهايات غير إنسانية في ظل زيادة كثافة الاحتلال.

-من ناحية أخرى حاولت الأمم المتحدة مساعدة مئات الآلاف من الناس الذين شرّدوا بسبب الإحتلال ، وقامت بتقديم خدمات أساسية لهم مثل الغذاء والسكن والرعاية الصحية، والتعليم والتدريب، والمساعدة في تنمية المجتمع، والعديد من وكالات الأمم المتحدة الأخرى تقوم بتقديم المساعدة للشعب الفلسطيني بما في ذلك برنامج الامم المتحدة الإنمائي، صندوق الامم المتحدة للطفولة منظمة الصحة العالمية، منظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة، وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين.

ومع ذلك فإن محاولات العمل والترويج من قبل الوكالات الدولية، مازالت جارية كما في حالة الجمعية العالمية للمرأة التي ستتم مناقشتها في وقت لاحق في فقرة من قرار رقم 1325.

4.5.4.2 التعاون الدولي

"إن العلاقة التي تحاول المنظمات الحفاظ عليها مع التعاون الدولي يمكن أن تصف على مستويين، المستوى الأول التعامل الذي يسمح بحد أدنى من العمل المجتمعي لدعم حاجات المجتمع المدني، والمستوى الثاني هو ما يمكن دعمنا به لمقاومة الاحتلال.

كمصدر وحيد للتمويل يجعلنا في حالة من التبعية، والشعور بالحاجة في بعض الأحيان لقبول المساعدات، ويجعلنا نقبل بأن يفرض علينا برامج وجداول أعمال خارجية قد تجهل الوضع الحالي الفلسطيني واحتياجاته، إنه وضع مشابه لأن تكون سلطة أوبية.

إن الوضع معقدا جدا فقد كان هناك جدول كبير من المفاوضات فمثلا الأموال التي جاءت من ايطاليا كان شرطها أن الخبراء يجب أن يكونوا من ايطاليا، ونحن لم نكن نريد ذلك ولكن في النهاية كانت المرة الأولى التي يقوم بها المجتمع الدولي بتقديم مساعدة من أجل هذه القضية ، ولأهمية هذه الموارد للمرأة اضطررنا للقبول، وكانت مشكلة عويصة، فالخبراء الإيطاليين لم يملكو خبرة أكثر منا بالإضافة لجهلهم للسياق الذي نجد أنفسنا فيه .

جمعية المرأة .رام الله.

ومع ذلك فإن المؤسسات النسائية لديها تصور ايجابي بالنسبة وجود التعاون الدولي فهو يسمح لهم بالتعامل مع سكانه وبالتالي تبادل المعارف والخبرات والإثراء المتبادل، وخاصة عندما يعطوهم وسيلة للعمل ضد الاحتلال. ربما يكون هناك مأخذ من الشباب الجديد بأنه يشجب التعاون المركز في علاقات المساواة، لكنهم مع الوقت سيجدوا ما يلبي احتياجاتهم بالطريقة التي تناسبهم.

"ما نحتاج إليه هي أموال من غير شروط، لأنه اذا كنت تريد أن تعطيني المال، فاسمح لي بان أقرر كيف وماذا أفعل بها أي عمل أريد أن أقوم به، لا يمكن أن تحدد لي ماذا يجب أن أفعل.
جمعية المرأة . القدس.

إن الجمعيات النسائية تطالب على نطاق واسع المنظمات غير الحكومية العالمية أن تحاول التأثير في سياسات بلادها.

"وأنت كامرأة اسبانية أقول لك بداية، بأننا ذهبنا إلى مدريد للحصول على أهدافنا ولكن لم نحقق ذلك، نحن بحاجة الى دعم حكومتك و إلى الاستمرارية والمراقبة، ذا كنت ترغبين في دعم المرأة الفلسطينية فإنها يجب ان تكون من خلال شجب ووقف مؤتمر مدريد."
جمعية المرأة . مخيم اللاجئين.

5 بناء السلام والمساواة بين الجنسين

"ليس كافيًا التكلم عن السلام يجب علينا الإيمان به والعمل لتحقيقه"
إليانور روزفلت.

5.1 ما هو القرار رقم 1325 ؟

في 31 تشرين الأول من عام 2000 كانت الموافقة على قرار 1325 من مجلس الأمن للأمم المتحدة .

وكانت المبادرة الأولى التي يتخذها مجلس الامن لمعالجة عدم المساواة وضد قمع النساء، و للإعتراف بإسهامات المرأة في حل النزاعات ودورها في بناء السلام.

-هذا القرار هو نتيجة للمقاومة التي لا تتوقف ونضال الحركة النسائية وهذا شاهد على ما قامت به المنظمات النسائية لتحقيق نزع السلاح وتحقيق السلام في بلادها، ورغم ذلك ظلت مبعدة عن طاولة المفاوضات لسنوات .

"نحن كنساء فلسطينيات قبل إصدار قانون رقم 1325 كنا نعمل بالفعل على ذلك مع نساء كن يعانين من العنف ويعشن في وسط النزاع"
جمعية المرأة . القدس.

- لقد تم التصديق على هذا القرار في الأراضي الفلسطينية من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية، ولكن وبعد 10 سنوات من اعتماده لا يوجد حتى الآن خطة عمل مع التزامات ثابتة أو ميزانية مالية لتنفيذه، لا في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولا حتى في دولة اسرائيل.

المرأة

"المرأة تشارك في جميع مجالات المجتمع وتتحمل الكثير من المشقة و أحيانا أكثر من الرجل، لدينا نساء قاومن ولازلن يقاومن الإحتلال، ولدينا شهيدات، ونساء سياسيات، وأساتذة جامعات، وباحثات ومجندات، وروساء وأمهات وأسر ، ولكن مع هذا لا يتم التعامل معهن على أساس من المساواة." جمعية المرأة . رام الله.

"إذا إعترفنا بالدور الذي تقوم به المرأة، سوف يعطيها هذا المزيد من التمكين ."
جمعية المرأة . رام الله.

لنسلط الضوء على قدرة المنظمات النسائية في عمل تصور للآثار المتباينة بين تأثير الإحتلال والتمييز الجنسي ضد المرأة، ورؤية تأثير عملها على المرأة وأيضا المشاركة في التحليل، وإقامة علاقات تضامنية مع نساء أخريات .

السلام

"بالطبع نؤمن بالسلام وبالحاجة إلى المفاوضات، ولكن ليس بالطريقة والشكل التي تجري بها الأمور حاليا ."
جمعية المرأة . رام الله.

" إن فكرة بناء السلام لا يمكن أن تصل للمستوى المطلوب بدون تعليم وتأسيس أبنائنا عليا، وتفتح عقولنا لإستقبال الآخر وفهمه وسماعه في كلا الجانبين (اللسطيني والاسرائيلي)"
جمعية المرأة . بيت لحم.

"البناء السلام فإنه من الضروري بمكان، حل الصراع الداخلي بين فتح وحماس، لأنه اذا لم نكن قادرين على استيعاب وقبول أنفسنا فكيف سنستطيع قبول العدو .إنه من المهم جدا أن تقوم المصالحة الداخلية، وبناء السلام في المجتمع الفلسطيني"
جمعية المرأة . بيت لحم.

"السلام هو المطلوب ولكن لا يمكن أن يبنى على حساب حقوق وكرامة المرأة"
سياسية فلسطينية .

إن المرأة لا ترغب بولادة أبناء محكوم عليهم بالموت من قبل أن يولدوا بسبب الانتهاكات المستمرة للإحتلال ونتائجه، لكن نعم من أجل إعادة تعمير مجتمعهم الذي يزداد الغاما كل يوم بسبب الممارسات الاسرائيلية .

إن السلام غير ممكن في حالة أن العلاقات بين الأشخاص والجماعات والمجتمعات غير مبنية على أساس المساواة لتحقيق البنية المتكاملة للمجتمع. من المهم تقييم الأهمية التاريخية للمرأة في بناء

السلام وتسهيل الضوء على أهمية مراعاة المساواة بين الجنسين في عملية التفاوض ووقف النزاعات وإعادة الإعمار .

الحركة النسائية أيضا هي أمام المفاهيم التقليدية المهيمنة للسلام، من غياب الحرب ووجود الأمن الحصري للدول، واقتراح والمساهمة في تعريف العمل على أساس سلام قائم على غياب العنف ومحوره الأمن.

الأمن

"فيما يتعلق بالأمن فإنه ببساطة غير موجود، نحن نعيش في دوامة من العنف، فمثلا بما أن الرجال يمارس عليهم العنف من قبل قوات الإحتلال، وما يولده لديهم من شعور الإحباط الذي يعكسه ويفرغه على المرأة، والنساء بدورها مع أطفالها، وهلم جر، إنها حلقة مفرغة" جمعية المرأة . رام الله

" لأن الأمن الحالي هو في الواقع مصطلح عسكري، فنحن شعب نعيش مع أسلحة وحراسة، نحن لا نحتاج لذلك، بل إلى إستقرار، وسلامة محورها الناس ."

جمعية المرأة . رام الله .

5.2 الوضع الحالي، التقدم والصعوبات

" اننا نحاول أن نقوم بأفضل ما عندنا للتعامل مع الوضع الذي نعيشه من إحتلال أو نظام أبوي "

جمعية المرأة . رام الله .

- من الدراسة الواردة من عدة منظمات نسائية بخصوص هذا السياق، نستطيع أن نلاحظ بانه حوالي 90,48 % من هذه الجمعيات يعرفون قانون رقم 1325 ، وأن 80,95% تعترف بالعمل به في منظماتها.

عندما كنا ننقب عن طريق المقابلات وجدنا أن مستوى المعرفة تختلف بين المنظمات و الأفراد، ومن هذا نستطيع أن نستخلص وجود مستويات مختلفة من الفهم بين المنظمات النسائية، فإن البعض فقط من يجد في هذا القرار الدولي أداة لا يجاد مساحة لهم لممارسة والمطالبة بحقهم الدولي عن طريق إعطاء المرأة قانون يسمح لها بالوصول إلى قرارات مع الزمن قد تجعل من آثار الإحتلال عليها والعنف في حياتها ظاهر للعيان.

معظم هذه المنظمات تبرهن على عدم الثقة في قرارات الامم المتحدة الموجودة في الشعب الفلسطيني، بسبب الفشل المتكرر من عام 1948، والذي يفقد قرار رقم 1325 لشرعيته ويحوله لمجرد مصطلح سياسي .

لكن الكثير من الأنشطة والفعاليات تتطلب الكثير من الدعم والإستمرارية الدائمة لطلب تطبيقها.

-الآن السؤال الذي يطرح نفسه، لماذا قرار رقم 1325، أهم من قرارات أخرى غيره؟ مثلا دعونا نطرح موضوع عودة اللاجئين، لماذا هذا القرار أهم من عودة اللاجئين؟ سؤال إذا لم نطرحه نكون منافقين .

"إن النساء في هذه المنظمات تنتظر مباشرة في عينيك لتسألنك، نعم هذا القرار رقم 1325 جيد جدا لنا، ولكن لماذا هو بهذه الأهمية؟ فهذا يتبع سياسة المانحين، ولكن لماذا هو أهم من قرارات أخرى هي مصيرية بالنسبة لنا. "

جمعية المرأة . القدس.

"والمعنى الأساسي لهذا القرار ليس مكافحة العنف المنزلي ولكن وضع صك معترف به دوليا لحماية المرأة في حالات النزاع ومشاركة المرأة في حل هذه النزاعات"

جمعية المرأة . رام الله .

"انه من المهم عمل حملة توعية لهذا القرار عن طريق الوفود المختلفة، لجعل المرأة تعرف بماذا يفيد هذا القرار وكيف يمكن أن يفيد المرأة الفلسطينية في تخفيف وصد الظلم الملقى عليها من سلطة الاحتلال ."

جمعية المرأة . القدس.

-المعظم متفق على الحاجة لتنفيذ هذا القرار والمطالبة به، لكن هناك بعض المنظمات تقارن هذا القرار بعشرات القرارات الأخرى التي قامت سلطات الاحتلال بانتهاكها بصورة منهجية. في الوقت الذي تأتي فيه الأولوية فهم الإحتياجات العملية للنساء خاصة والسكان عامة .

-إن القرار رقم 1325 لديه نطاق جغرافي واسع، ويدعو جميع الدول لتطبيقه، هذه العالمية لهذا القرار تولد إحتماية إقامة تحالفات وشبكات نسائية لتطبيق القرار في مجتمعهم .

وقد كانت هناك عدة أوجه للمشاركة بين النساء الفلسطينيات والإسرائيليات، لكن هذا التقارب ضل يحول دونه عدم الثقة وعدم الوصول إلى نتائج.

" لقد عملنا في مشروع انتهى بمؤتمر كان سيدي مؤسستات مختلفة للمشاركة به ، مع عمل مجموعة من المقترحات وادار وثيقة مشتركة ، وكان من المفترض أن ينهي هذا المشروع في يناير 2009 ، لكن قبل الختامية قامت أحداث غزة . ثلاث سنوات من العمل والجهود المبذولة ذهبت مع الريح .

المؤتمر لم ينتهي كما خطط له ، فالمؤتمر الواحد اصبح اثنان، واحد في الضفة الغربية والآخر في اسرائيل والضيوف الدوليين توزعوا بين المؤتمرين "

جمعية المرأة . القدس.

إن عملية (بلومو فونديد) مثلت قبل وبعد في هذه العلاقات، التي كانت من الأصل متدهورة بسبب أحداث مختلفة وكثير قام بها الاحتلال خلال السنتين سنة الماضية .

" بموجب قرار رقم 1325، فانه يجب تصحيح حالة غياب المرأة الفلسطينية والإسرائيلية، في عمليات صنع القرار والمفاوضات، فالنساء من جميع الطوائف العرقية والقومية يجب أن تشارك في حل النزاع الاسرائيلي الفلسطيني .

المسألة ليست فقط مسألة تنفيذ مبادئ وقوانين، وإنما من أجل المساهمة الكبيرة التي قامت بها المرأة الفلسطينية، والإسرائيلية على مدى كل هذه السنين في وضع نماذج بديلة للحوار السياسي والجهود المبذولة لتحقيق السلام."

ناشط IWC .

إن دولة إسرائيل تصعب الأمور على ناشطيها المجتمعيين الذين يظهرون شيئاً من التعاطف أو التعاون مع المجتمع الفلسطيني .

"إسرائيل قامت بالتصديق هي أيضاً على قرار رقم 1325، لكن لم تقم بتنفيذه، ولا يجد عندها خطة عمل لتنفيذه .

يفترض أنه داخل وزارة شؤون المرأة يوجد منطقة عمل فردية مسؤولة عن هذا العمل، ولكن عملياً من المستحيل تنفيذه لأنه لا يوجد دعم و لا تمويل ."

ناشط IWC .

" إن حركة السلام في إسرائيل تصبح كل مرة أضعف من قبل، فليس لها تأثير لا على المجتمع ولا على الحكومة، إن الشعب نفسه يصبح كل يوم أكثر يميني ."

جمعية المرأة . رام الله .

-هناك بعض الجمعيات النسائية الممتعضة قليلاً من اجراءات المقاطعة وعدم التطبيع مع إسرائيل، فهناك دعوة وطنية مستمرة تدعو لذلك، وهناك من يدعو لعدم استمرارية المفاوضات مع الإسرائيليين لأنها لا تؤدي الى أي نتائج، وهذا الاتجاه يدعو لوضع استراتيجيات مختلفة لإنهاء الاحتلال، وبالتالي إنهاء الانتهاك المستمر لحقوق المواطنين الفلسطينيين .

" في الماضي، أجرينا أنشطة مشتركة مع الجمعيات الإسرائيلية، ولكن بعد عام 2000 وبسبب الظروف المعيشية الصعبة التي كانت في الضفة الغربية وقطاع غزة على حد سواء نتيجة القصف المستمر، إعتقدنا أن الحركة النسائية الإسرائيلية لم تكن تقوم بالجهد الكافي للتأثير على شعبها وحكومتها، وخلال الإنتفاضة الثانية لم نشهد أي موقف لهم ليساندنا في محتنتنا، فاذا لم يساعدونا في مثل هكذا أوقات صعبة فكيف ومتى سننتظرها منهم. إنه موضوع كبير ومعقد .

من جهة أخرى فانهم لم يتخذوا ولا مرة المبادرة للتواصل خاصة في القدس، عندما نقوم بعمل مؤتمرات مشتركة فإننا نعطي الانطباع بالعمل المشترك، ولكن الحقيقة هي غير ذلك ."

جمعية المرأة . رام الله .

" أن تجتمع مجموعة فلسطينية مع أخرى إسرائيلية، فإن الشيء الوحيد الناتج هو انفاق وتبذير المال. إذا أردنا بناء السلام فانه يجب أن نعمل في المجتمع على حد سواء، بأن يقبل كلا المجتمعين بحقوق الآخر، وحياة الآخر، ثم بعد ذلك يمكن أن نلتقي ونجتمع سوياً ."

جمعية المرأة . بيت لحم .

“ نحن لا نتحدث هنا فقط IWC ،بل أيضا عن UNESCO,UNRWA, UNIFEM انهم ينفقون الكثير من الأموال لأهداف انمائية، وحملات التوعية، ولكن لم يتغير شيء، لأنهم لا يعملون على المشاكل الحقيقية التي تعاني منها المرأة، ولا على احتياجاتها، أعتقد أنه يجب لقاء النساء وسؤالهن عما يحتجن وما يردن قبل عمل أي تدخل أو تقرير .”
جمعية المرأة .رام الله.

إن الأبعاد الجندرية بالنسبة للاحتلال والحلول المحتملة لذلك شيء غير معترف به. والأصوات النسائية ووجهات نظر أشخاص ومنظمات ملتزمة بحقوق المرأة الانسانية والمساواة بين الجنسين، هي اما غائبة أو أن تمثيلها ضعيف في الآليات الرسمية لحل الصراع، رغم أن الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي معترفان بقرار رقم 1325.

هم يعترفون فعلا بالقرار، لكن من الواضح بانه قبل أن يصدر مجلس الامن هذا القرار، كانت النساء تتوقع وتأمل بشيء أكثر من هذا القرار .

فهؤلاء النساء على الرغم من مرور الوقت لازلن يملكن الحماس لتسليط الضوء على قضايا المساواة بين الجنسين في حالات النزاع المسلح والمشاركة في حل هذا النزاع .

بدون نسيان الاحباط الناشئ لديهن، خاصة وانهن الشهود العيان على أن هذا القرار وقرارات أخرى كثيرة، وعلى الرغم من حسن النية لمصدرين هذه القرارات الناتجة عن الاحساس بالذنب، الا أن التجربة تقول بعدم كفاءة وعدم كفاية هذه القرارات .

5.3 المرأة بوصفها صانعة للسلام :مجالات العمل بشأن قرار 1325

إن الحركة النسائية شاركت في التشخيص المتعلق ببناء السلام، وهو عمل أقيم في عدة اتجاهات، بدءاً من رعاية الإحتياجات العملية الآنية للمرأة، وصولاً إلى استخدام قرار (1325) كوسيلة للحصول على حقوقها، في مواجهة الاحتلال، وفي بناء دولتها ومجتمعها، وفي تفكيك الصور النمطية للجنسين .

“ إننا نعمل على مستويين، سياسي : من خلال زيادة تمثيل المرأة في صنع القرار، وينقل أجندتها الى السياسة الوطنية، وبتشجيع إقامة نظام قانوني قائم على مبادئ المساواة بين الجنسين، والمستوى الثاني هو المستوى المجتمعي، بتلبية حاجاتها ودعم وتعزيز قدراتها .”

إن زيادة الحركات الجمعوية للمرأة تأتي نتيجة الحاجة الماسة لتنفيذ قرار 1325 بزيادة مشاركة المرأة في مواقع جديدة تتعلق بأخذ القرار في المؤسسات الحكومية.

-يجب التذكير بأن المرأة غير موجودة على طاولة المفاوضات ولا تتم مشاورتها في ذلك، ولا حتى في خطط التطوير والتنمية في بلادها، ولا في التدابير الرامية لبناء السلام، ولا حتى باستراتيجيات التعاون بين آخرين .

واحد من أهم الانجازات التي تحققت من نضال الحركة النسائية الفلسطينية هو نظام الحصص في السلطات المحلية، الذي أثر بإيجابية على نسبة مشاركة المرأة كناخبة وكمرشحة في السلطات المحلية، لكن بالنسبة

قيادة المؤسسات فلاتزال نسبة تمثيل المرأة فيها قليلة، كذلك لاتزال محدودة في المناصب الإدارية وذات المهارات العالية .

وعلى الرغم من التقدم في مجال القانون الدولي، لا يزال حضور المرأة ومشاركتها في طاولة المفاوضات فضلا عن التواجد في مساحات القرار، لا يزال قليل ومحدود جدا بحيث أن إحتياجاتها ومصالحها غير متمثلة لا في الإتفاقيات السلمية ولا المجتمعية .

وبالمثل تجاهلت سياسات المعونة إدراج إحتياجات المرأة ومصالحها الاستراتيجية، أو العمل على كيفية مساعدتها لتخطي الضرر التي أصيبت به نتيجة الصراع والاحتلال .

"من عام 1982 وحتى اتفاقيات اوسلو كان هدفنا الرئيسي سواء على المستوى الدولي أو الوطني تعزيز وتمكين المرأة لتسهيل مشاركتها في القضية الوطنية والاستراتيجية الشاملة لمحاربة الاحتلال، في ذلك الوقت كان فقط الرجل من كان له الحق في المشاركة في الصراع ضد الاحتلال، في الوقت الذي كانت المرأة تقوم بدورها التقليدي في البيت ."

جمعية المرأة بيت لحم .

التغيرات في أدوار الجنسين التي تأتي مع الصراع المسلح والاحتلال جعلوا هناك عمل اضافي للمرأة، فان دور المرأة كراعية والصراع من أجل البقاء، والحفاظ على وحدة العائلة وتولي بعض المهام والمسؤوليات المسندة تقليديا للرجل، بالإضافة إلى مشاركتها في الدعم السياسي و المجتمعي.

إن الحركات النسائية التي شاركت في المقابلات وجهت نداء خاصا يدعو للاستماع الى أصوات النساء بدلا من خفضها، فهن يناضلن يوميا للاستمرار على قيد الحياة ضد الاحتلال والنظام الأبوي المفروض عليهن .

بالنسبة لحركتنا فإنها تعترف بدور المرأة وتظهره، وتحاول البحث عن كيفية مشاركتها في عمليات منظمة ضد الاحتلال ولبناء العدالة المجتمعية و الجنائية.

وكما قلنا سابقا، فان بعض هذه المنظمات النسائية الفلسطينية تستمر بجهودها ضد الاحتلال، وبترسخ مبادئ السلطة الوطنية الفلسطينية، في حين أن هناك منظمات نسائية أخرى تقوم بعملها من منظور إجتماعي بحث عن طريق تعزيز الاجراءات التي تحد من عدم المساواة بين الرجل والمرأة داخل مجتمعهم. -من بين النقاط البارزة للمرأة في عملية السلام، وهنا يجب التسليط على العمل الفردي والجماعي، الدفاع عن حقوق الانسان، والبحث عن العدالة، ومكافحة الإفلات من العقاب، والاستمرار في عملية بناء السلام بمحاولة انهاء أسباب النزاعات المسلحة وإظهار تجربة المرأة نفسها في الحرب .

نظرا لنقص التدابير القابلة للتطبيق والممكنة، فإن 42.868% من المنظمات التي شملها الاستقصاء تعمل من أجل عدم الإفلات من العقاب على جرائم الحرب التي ترتكب ضد النساء، وعلى العنف القائم على أساس الجنس فهي تعمل على محاسبة المجرمين على ما قاموا به.

-في هذا السياق فبالنسبة لما يرتكبه الاحتلال من جرائم ضد النساء فإن المنظمات النسائية التي تأخذ في الاعتبار المنظور الجنائي تسعى لإظهار هذه الممارسات للضوء وتشجب هذه الانتهاكات، وتقوم بتحقيق العدالة لهم والمطالبة بالتعويضات .

إن استرجاع الذاكرة أو عدم نسيان الجريمة وجمع الأدلة، هو أيضا جزء من عملية بناء السلام من بطولة تقوم ببطولتها المرأة، لكشف الحقيقة وإعادة الكرامة للضحايا .

"إن جهود المرأة الفلسطينية لتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية تتأثر بسبب الاحتلال الإسرائيلي والممارسات القمعية ضد السكان بشكل عام، إن تقرير مصير السكان الفلسطينيين وإقامة دولة مستقلة وديمقراطية هي مطالب تلبي احتياجات التقدم للمرأة الفلسطينية ."

لتسليط الضوء على المقترحات التي اقترحتها بعض المنظمات النسائية التي شملها الاستطلاع فيما يتعلق بقرار 1325:

" أعتقد أنه سيكون من الجيد إنشاء مجموعات عمل مع النساء وعمل تقرير عما يفكرون به عن القرار، وعن طرق تنفيذه، وعمل حملة توعية للجهات السياسية، وانتم تستطيعون أن تعملوا على إظهاره ودعمه على المستوى الدولي، كخبراء في هذا المجال.

هذا مهم جدا لإظهار الوضع الذي تعيشه المرأة، وكيف يؤثر عليها الاحتلال والاستراتيجيات التي ينفجها، وإنتهاك حقوق الإنسان وما إلى ذلك".

جمعية المرأة. رام الله.

"ثمة مسألة هامة أخرى بالنسبة لقرار 1325، وهي العمل مع النساء السجينات، نقصد هنا حمايتهن من العنف و الظروف الصعبة التي يعشن فيها.

فهناك في السجون تنتهك جميع الحقوق والقرارات من جنيف، وقرارات الامم المتحدة ."

جمعية المرأة. رام الله .

الاستنتاجات

أدى الزحف المتزايد للاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية، والاحداث التاريخية الاخيرة إلى زيادة ضعف وتقطع النسيج المجتمعي والسياسي والإقليمي الفلسطيني، فهناك الضفة الغربية وقطاع غزة وعدم وجود اتصال بينهما، فهما منفصلتان، ومن جهة أخرى هناك الفلسطينيين الذين يعيشون في القدس الشرقية ، واللاجئين في الدول المجاورة والشتات .

وقد عملت حكومة إسرائيل على إقامة شبكة من القوانين التعسفية والتمييزية التي تنتهك القانون الدولي وقرارات الامم المتحدة وحقوق الإنسان وجميع اتفاقيات السلام حتى الآن .

هذا الوضع لا يتفق مع الفكرة التي لدينا عن الصراع بأن القوى تكون متماثلة ، ففي الأراضي الفلسطينية المحتلة هيكلية اللامساواة هي جزء أساسي من الصراع السياسي، والمجتمعي، والقانوني وحتى الديني .

هذه هي دولة إسرائيل التي تحتل بصوة غير شرعية الاراضي الفلسطينية، والمحدثه عواقب وخيمة على السكان المدنيين ولاسيما على النساء .

هذه البيئة السياسية المتوترة، وفساد المجتمع، يزيد من التعقيدات لمفهوم السلام والأمن للمجتمع الفلسطيني، نعني هنا السياسات التي لها تأثير مباشر على جميع نواحي الحياة الفلسطينية، في مجال التنمية الفردية والجماعية كأفراد ومواطنين.

- إن الهدف من التشخيص من جهة :إعطاء صوت للمرأة الفلسطينية حتى تصبح مسموعة في المجتمع المدني الإسباني، ومن جهة أخرى المساهمة في تصميم استراتيجيات تعمل على تقليل الأسباب المؤدية إلى الوضع غير المتكافئ الذي تعيشه النساء اللواتي يعشن في ظل صراع من منظور النوع الاجتماعي .

-وللقيام بهذا فإننا نعتبر ان استخدام قرار 1325 كأداة قانون دولي مهم جدا، فهذا القرار يعترف بان السلام يرتبط بالمساواة بين الرجل والمرأة، والوصول والمشاركة الكاملة للمرأة في هياكل السلطة ومشاركتها الكاملة في الجهود المبذولة لمنع وتسوية النزاعات ، وإنه ضروري لصون وتعزيز السلام والأمن .

إن هذا القرار كان قد صدق عليه كل من الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، ولكن في كلا الجانبين لا يوجد خطة عمل لتنفيذه، شيء ظلت المرأة تطالب به تاريخيا في كلا الجانبين .

- بداية نحن نريد تسليط الضوء والتعرف على قدرات المنظمات النسائية الفلسطينية لعمل تصور للآثار المتباينة للاحتلال وللصراع الداخلي على النوع الاجتماعي، وقدرتهم على التحليل و على إقامة علاقات مشتركة ومتضامنة مع نساء أخريات .

- إن الحركة النسائية الفلسطينية، هي ضد المفاهيم التقليدية السائدة وضد غياب السلام والأمن، في إشارة هنا لداخل الدولة ذاتها، وتقترح إعادة تعريف العمل من أجل سلام قائم على غياب العنف وأن يتم التركيز على أمن الأفراد.

-ضمن هذه الحركة فإن مستويات فهم قرار 1325، والعمل به تتباين على مستوى الافراد والمؤسسات. عموما ينظر لهذا القرار على انه أداة للقانون الدولي ، لكن هناك حالة من عدم الثقة في قدرات الامم المتحدة نظرا لاستمرار فشلها ، الكثير من الأنشطة والفعاليات التي تقوم بها المنظمات النسائية تدعم وتطالب وتشجب بطريقة مباشرة وغير مباشرة، عدم تطبيق قرار 1325 .

الحركة النسائية

إن الحركة النسائية في الأراضي الفلسطينية المحتلة لديها تاريخ طويل، فمنذ إنشائها تطورت بالتوازي مع الحركة الوطنية ضد الاحتلال، متفاوتة بالعمل وفقا للتطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي للمجتمع الفلسطيني، و ضمن السياق الوطني مؤثرين بهذه الطريقة على الخطاب الخاص للمرأة.

وقد مرت الحركة النسائية بعدة مراحل ابتداء من احتياجها للتجديد، مروراً بإعادة التفكير باستراتيجياتها، وخلق استراتيجيات جديدة لمعالجة ما يلي :

• حل الصراع

- بناء دولة ديمقراطية تقوم على حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين
- الاحتياجات الفورية والمصالح الاستراتيجية للسكان عامة والمرأة بشكل خاص .

إن غياب السلطة جعلت من أعمال المنظمات توفير احتياجات السكان، والقيام بمهام أخرى من المفترض أن تقوم بها السلطة.

أحياناً يكون من الصعب معرفة الاستراتيجيات الواجب اتخاذها للحد من الصعوبات أو ليكون العمل الذي يقومون به مرئياً أكثر ، خاصة بسبب استمرار الاحتلال والانهيار الاجتماعي الداخلي والتأخر المجتمعي نتيجة قلة الموارد الاقتصادية ، بالإضافة لفترة الصراع الطويلة والاستراتيجيات المختلفة، كل ذلك فاقم الأزمة مما جعل من الواجب الوقوف والتساؤل عن ما العمل ؟ كيف و متى ؟

-الاحتلال والنظام الأبوي حالاً دون وجود أجندة عمل تهتم بالنوع الاجتماعي، وجعلت للأجندة السياسية أولوية عليه ، بالإضافة الى عدم إظهار هذه المشكلة إلى النور حتى على صعيد المؤسسات التي تعمل من هذا المنظور ، مع أن الجميع يتفق على ضرورة العمل عليه من أجل تحقيق التقدم نحو المساواة .

فحتى تستطيع النساء الفلسطينيات المشاركة بطريقة فعالة ومناسبة في منع الصراعات وحلها وبناء السلام ، فإنه هناك حاجة ملحة لمشاركتها على قدم المساواة، سواء على الصعيد السياسي أو على صعيد القاعدة الشعبية ولتحقيق هذه المساواة عملت المرأة في مختلف الجوانب المذكورة سابقاً .

ومن الناحية القانونية فإن الحركة النسائية اوضحت أنها أحد مفاتيح تخطي التمييز الذي تعيشه المرأة. إن الكثير من أعمال المؤسسات النسائية لم تحقق أهدافها المرجوة بسبب مواقف الاستقطاب التي تمنع وتعرقل أي نوع من التغيير، وعدم الحزم في تقديم الدعم المؤسسي، والصعوبات الداخلية الناشئة عن الاحتلال نفسه، ولكن نعم قاموا ببعض التغيير الاجتماعي وفي التشريعات الحالية .

أما فيما يتعلق بزيادة العنف المنزلي، فإن الحركة النسائية تعمل على خلق قانون جديد ضد العنف المنزلي يستجيب لحجم هذه الظاهرة.

في نفس الوقت فإن المؤسسات النسوية هي من تعمل على وضع آليات عمل لحماية ورعاية المرأة، التي تعيش وتتعرض لمثل هذه الحالات وإن هذه المؤسسات تعتقد بأن لا بد من وجود وعي اجتماعي حول هذا الموضوع الذي يعتبر من المحرمات .

-بالإضافة لعدم توفر الموارد، فإنه لا يتواجد بروتوكولات لا صحية ولا بوليسية ، ولا مساعدات مالية، بالإضافة إلى أن الرعاية الاجتماعية متدنية فلا يوجد بيوت للرعاية ، كما أنه هناك نقص في آليات الحماية، والاستجابة ليست كافية ، وهذا ما يبقي المرأة دائما في خانة فقدان الأمان .

توصيف الحركة النسائية

إن جمعيات المرأة تعكس كل أشكال الطيف الفلسطيني الاجتماعية و الفكرية، فهي غير متجانسة وتعرض مجموعة متنوعة من الاستراتيجيات والنقاشات .

فواحدة من خصائص هذه المنظمات هي أنها امتداد للأحزاب السياسية الموجودة، وتعطي أولوية في جميع أنشطتها وبرامجها و في خطابها لبرنامج الحزب، بينما البعض الآخر يعطي الأولوية لمواضيع المرأة ولمشاركتها على المستوى السياسي، مع إتباعهم للبرنامج الوطني ليملكوا بذلك بعدين، البعد الاجتماعي والوطني .

فبوعينهم للأمر هم يعتقدون أن إحراز تقدم على المستوى السياسي ينشأ بالتغيير الإجتماعي وبالعكس، والتركيز على أي من الطرفين يعتمد على كل يوم بيومه وعلى الوضع المعاش في ذلك الوقت.

- إن تاريخهم طويل ولكن معظم هذه المؤسسات أنشأت بعد سنة من 1994 مع إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية .

وبدأت المنظمات النسائية تلعب دورا مختلفا عما كانوا قد أنشأوا على أساسه .فالكثير من هذه النساء ذات التاريخ، قمن بإنشاء ايدلوجية تاريخية، التي سمحت لهن بأن يكن متواجدات وحاضرات في واجهة المنظمات وأن يوحدن وتيرة الحركة النسائية.

ولقد وجدوا بانه توجد عوامل مختلفة للوصول إلى تغير جديد، مثل الأجيال الجديدة وشبكات العمل وإدراج بعض الرجال في المنظمات والمطالبة بالتغيير في الهياكل .

أما بالنسبة للأجيال الجديدة فإنها تحتاج للكثير من الانفتاح وللتغلغل داخل الجمعيات المجتمعية بشكل عام والنسائية بشكل خاص، بما في ذلك تحديد الوضع الجديد والواقع المعاش، فالحركة النسائية وجدت أن هناك صعوبات لتجديد الاجيال .

أما بالنسبة للأجيال الجديدة فإنها تؤثر بدورها الى المسائل التالية:

عدم وجود دعم من الحركة المجتمعية القائمة، والهجرة الكبيرة لإيجاد فرص أفضل، بالإضافة لنسبة العنف والصراع العالية، كل هذا جعل من المهم القيام بإطار جديد للتعاون، وفي الوقت نفسه بدأت القيادات الأكبر سنا بالاعتراف بالإمكانيات الجديدة المتواجدة في الشباب، وفوق كل شيء قدرتهم على عمل استراتيجيات

جديدة، فهناك الكثير من القيادات ممن يعتقد أن الشباب يجب أن يكونوا متواجدين أكثر في إدارة المنظمات، فإنهم المستقبل .

إن أهدافنا مختلفة : التمكين في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ،بهدف تحسين نوعية حياة المرأة من خلال تعزيز المجتمع المدني وبناء القدرات، وضمان المساواة والمشاركة في جميع نواحي المجتمع والقضاء على جميع أشكال العنف، ومقاومة الاحتلال الإسرائيلي، والهجمة الذكورية وأي نوع من الأصولية .

إن الاحتياجات العملية للمرأة تبدأ من الدور الحالي المسند من المجتمع، بالاستجابة للالتزامات الاجتماعية من حيث العائلة والمجتمع المحلي. و مصالحها الاستراتيجية هي تحريرها من خضوعها للرجل ومن حدوث تغيير جوهري في أداء الأدوار التقليدية.

في الوقت نفسه فإن الاحتياجات العملية يمكن أن تؤدي إلى المصالح الاستراتيجية .

حتى الآن كانت هناك العديد من الإنجازات في كل من المجال السياسي والمجتمعي، فحتى عام 1991 أدرجت المساواة بين الرجل والمرأة ونظام الحصص، وجمدت وغيّرت قوانين، وآخر الإنجازات كانت إنشاء وزارة شؤون المرأة ، وأيضاً المصارعة على اتفاقية الأمم المتحدة (سيداو).

-إن المطالب النسائية محددة من هياكل المنظمات الكبيرة ومن القاعدة المجتمعية، ونظراً للمساعدات الجديدة من التعاون الدولي فإن هذه المطالب من الصعب ان تتحقق إلا من خلال منظمة موحدة ، وهذا يرجع جزئياً للبيروقراطية بالإضافة للعراقيل المذكورة سابقاً .

ولهذا فإن هناك منظمات أساسية لا تستطيع أن تلبي هذه المطالب، و يرجع ذلك جزئياً بسبب أن هذه المؤسسات تخدم جدول اعمال الجهات المانحة وليس السكان والذي بدوره يؤدي إلى حدوث فجوة بين المنظمات والقاعدة النسائية ،مما يؤدي أيضاً إلى زيادة الاحتياجات بدل انخفاضها .

إن الاستراتيجية بالنسبة لهذا الموضوع هي تعزيز المؤسسات الصغيرة حتى تصبح أكثر استقلالية واكتفاء ذاتياً بالإضافة لامتلاكها أجندها الخاصة .

إن المنظمات الأكثر أهمية تعتقد بأن هذه المساعدات تولد ديناميكية غير سارة وغير بناءة داخل المجتمع، وينعكس ذلك في تساؤلهم عما سيحدث لو اختفى الاحتلال واختفت على إثره المساعدات المالية، هذا السؤال مطروح على صعيد المؤسسات وعلى صعيد الأفراد أيضا .

نوضح أيضا وجود إجراءات محدودة جدا بالنسبة لتوقف مصادر التمويل. إن الحركات النسائية تعتبر أن التعاون الدولي هو وسيلة للعمل ضد الاحتلال، و في الوقت نفسه يساعدهم على الحصول على علاقات متساوية داخل المجتمع، وأن هذه المساعدات تستجيب للاحتياجات والطريقة التي يرغبون بها بتلقي هذا التعاون.

من المطالب المهمة لهذه المؤسسات النسائية مناشدتهم للمنظمات غير الحكومية العالمية للتأثير والدعوة في سياسات بلدانهم.

وتبعاً لما حدث في الفترة الأخيرة فإننا لا نستطيع أن نتجاهل الصراع الموجود في داخل المجتمع الفلسطيني (فتح-حماس) فهو انقسام داخلي سياسي على وشك أن يؤدي إلى حرب أهلية ويؤثر تأثيراً كبيراً على الحياة اليومية للسكان خاصة النساء، فالسلام تعرض لصدمة الفوضى أعقبها صدمة الصراع الداخلي .

كل هذا داخل سياق المعاناة للاستمرار في ظل وجود الاحتلال ونتائجه المختلفة، وهذه القضية المهمة (الانقسام الداخلي) لازالت موضوعاً مهماً في عملية الاستيعاب والتعلم.

فهم يعرفون جيداً بأنه يجب عليهم حل هذا الانقسام لأن شعبهم محكوم عليه بالفشل والسقوط في الهاوية إذا استمروا بهذا الوضع .

من جهة أخرى فإن المؤسسات النسائية الإسرائيلية المعنية بعملية السلام والمساواة بين الجنسين، تشير إلى أن العلاقات بين المجتمع الفلسطيني والإسرائيلي قد مرت بمراحل مختلفة ، وأنه لم يكن هناك التزام في الأوقات الصعبة، و خلال أوقات النزاع، من قبل مؤسسات حقوق الإنسان في إسرائيل، خاصة في عمليات بناء السلام والمساواة الجنسين.

وتعتبر المؤسسات الفلسطينية أن استراتيجية المؤسسات الإسرائيلية فيما يخص المجتمع المدني الإسرائيلي أقوى تأثيراً مما يتعلق بالعلاقات بين إسرائيل وفلسطين أو انتهاك حقوق المواطن الفلسطيني .

والحركة الاسرائيلية تتفق مع هذه الرؤية للمؤسسات الفلسطينية فيما يتعلق بعملية بناء السلام والمساواة بين الجنسين.

كما تشير إلى أنه منذ عام 2005 دعى المجتمع المدني الفلسطيني مؤسسات (وطنية ودولية) لحملة مقاطعة وسحب استثمارات وفرض عقوبات ضد إسرائيل، وإلى تجنب الأعمال التي تعزز التطبيع مع الاحتلال حتى تلتزم بالقانون الدولي وتتوقف عن انتهاك حقوق الشعب الفلسطيني.

-باختصار إن الحركة النسائية الفلسطينية توجه دعوة خاصة لسماع أصوات المرأة بدلاً من خفضها واختصارها لمجرد ضحايا، فهن يصار عن يومياً للبقاء أحياء ضد الاحتلال والنظام الأبوي المفروض عليهن .

ولا ننسى دورهن في بناء السلام سواء بمجهود فردي أو جماعي في الدفاع عن حقوق الانسان، والبحث عن العدالة ومكافحة الافلات من العقاب والعمل على استعادة عملية السلام، والمساعدة على إنهاء أسباب النزاعات المسلحة وتوضيح خبرة المرأة وتجربتها في الحرب .

